

**Analysis of the relationship between Government spending compression and the window of the currency and its impact on the exchange rate of the Iraqi dinar**  
**تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة واثاره على سعر صرف الدينار العراقي**  
ا.د. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد  
الباحث / زهراء فارس خليل عبد الرحمن

24  
19

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764  
E - ISSN 2227 - 703X

Received:12/12/2018

Accepted :7/1/2019

### المستخلص

يعد سعر الصرف العمود الفقري الذي تركز عليه اقتصاديات اي دولة من دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية حيث تنتهج معظم الدول العديد من السياسات، من اجل ضمان استقرار سعر صرف عملتها ، لما له من اهمية بالغة باعتباره حلقة ربط بين اقتصاديات دول العالم والاقتصاد المحلي، اذ تأتي مساهمته في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وعلى الرغم من تباين العديد من العوامل التي تؤثر عليه الا ان هناك اجماعا واسعا على فاعلية دور الاتفاقيات و نافذة العملة في سعر صرف الدينار العراقي وخصوصا في الاقتصاد العراقي، اذ ان زيادة الاتفاقيات الحكومي تؤدي الى زيادة عرض النقد وزيادة الطلب المحلي وارتفاع الاسعار وبالتالي ارتفاع التضخم الذي يؤثر سلبا على سعر صرف الدينار العراقي، لذا يتدخل البنك المركزي عن طريق نافذة العملة من اجل تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية، تبني البحث خارطة طريق توضح تحليل العلاقة بين الاتفاقيات و نافذة العملة في الاقتصاد العراقي للمدة (2016-004) ومن اجل ارساء خارطة الطريق حاولت الباحثة توضيح العلاقة المذكورة انفاً، ان النتيجة النهائية التي توصلت اليها ان الاتفاقيات الحكومي يؤثر سلبا على قيمة الدينار العراقي نتيجة زيادة عرض النقد وزيادة التضخم الناجم عن زيادة الاتفاقيات العام، وبالتالي يتدخل البنك المركزي عبر نافذة العملة من اجل تعقيم المعروض النقدي من خلال امتصاص فائض السيولة النقدية (الدينار العراقي) من خلال ضخ المزيد من العملة الاجنبية وبالتالي المحافظة على قيمة الدينار العراقي سعر صرف العملة المحلية مما اثر بشكل كبير في انخفاض التضخم.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** سعر صرف الدينار العراقي، نافذة العملة.



## المقدمة

يعد الائتلاف الحكومي احدى الادوات التي تستخدم في توجيه سياسات البلد الاقتصادية من خلال تلبية الحاجات الاساسية وتطوير الاقتصاد، كما يعد الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تعاملاته اليومية، وان سعر الصرف ما هو الا مؤشر يستجيب بشكل كبير للعديد من العوامل المؤثرة عليه منها عوامل نقدية واخرى مالية اذ ان زيادة الائتلاف الحكومي تؤدي الى زيادة عرض النقد مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي التضخم مما يؤثر سلبا على قيمة الدينار العراقي وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، ونتيجة لذلك يتدخل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة عن طريق امتصاص فائض السيولة (تعقيم المعروض النقدي عبر بيع الدولار مقابل الدينار) وبهذا قد حقق الدينار العراقي ارتفاعا في قيمته ومن ثم استقراره نسبيا امام الدولار الا انه شهد تذبذب في السوق الموازي نتيجة تاثيره بعرض النقد والتضخم بشكل كبير لذا يستلزم ضبط الائتلاف وذلك من اجل المحافظة على القوة الشرائية للدينار وبالتالي سعر صرفه.

## اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه الائتلاف الحكومي والى جانب نافذة العملة التي يتبعها البنك المركزي في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي وقيمه.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان الارتفاع المستمر للائتلاف العام وتوجهه نحو الجانب الاستهلاكي ادى ذلك الى التأثير سلبا على قيمة الدينار العراقي باتجاه انخفاض سعر صرف العملة المحلية الامر الذي يتطلب التدخل من قبل البنك المركزي من اجل رفع سعر صرف العملة المحلية من خلال نافذة العملة كاحدى ادوات البنك المركزي من اجل المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي.

## هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الائتلاف الحكومي ونافذة العملة واثرها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016)

## مشكلة البحث

ان زيادة الائتلاف الحكومي وخاصة في الجانب الاستهلاكي ادى الى زيادة عرض النقد بصورة كبيرة مما يولد ضغوطات تضخمية ادت الى الحاق الضرر بقيمة الدينار العراقي وتسبب في انخفاض قيمته تجاه الدولار الامريكي، الامر الذي يتطلب التدخل من قبل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة من اجل المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي.

## اسلوب البحث

اعتمدت الباحثة على اسلوب التحليل الاستنباطي وهو الاستدلال الذي ينتقل من العام الى الخاص ومن الجزء الى الكل

## هيكلية البحث

لاختبار صحة فرضية البحث من عدمها تم تقسيم البحث الى المباحث الاتية:

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي لسعر الصرف ونافذة العملة

المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

المطلب الثالث: التدخل في سوق الصرف (نافذة العملة)

المطلب الرابع: اهداف نافذة العملة

المبحث الثاني: سعر الصرف بين ضغط الائتلاف والية نافذة العملة

المطلب الاول: تحليل سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016)

المطلب الثاني: القناة المباشرة/ اثر الائتلاف على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016)

المطلب الثالث: القناة غير المباشرة/تحليل العلاقة بين ضغط الائتلاف وسعر صرف الدينار العراقي  
المطلب الرابع: القناة المباشرة/اثر الائتلاف على مبيعات البنك المركزي  
المطلب الخامس: القناة غير المباشرة/تحليل العلاقة بين الائتلاف والاحتياطات واثرها على سعر صرف الدينار  
العراقي

### المبحث الاول/ مدخل مفاهيمي لسعر الصرف ونافذة العملة

يناقش هذا المبحث دراسة اربعة مطالب، يناقش في المطلب الاول مفهوم سعر الصرف والمطلب الثاني  
العوامل المؤثرة عليه، فيما جاء المطلب الثالث تحت عنوان التدخل في سوق الصرف واخيرا المطلب الرابع  
واهداف نافذة العملة.

#### المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف

يتطلب فهم سياسة الصرف الاجنبي التطرق الى عدة مختلف المفاهيم المتعلقة بها منها سعر الصرف  
والعوامل المؤثرة عليه وعلى النحو الاتي :

يعبر سعر الصرف عن عدد من الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من عملة وطنية الى اخرى اجنبية،  
وهو بهذا يمثل حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد  
المحلي واسعارها في السوق العالمية، حيث ان السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر  
الصرف (Rode:2012.122)

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع سيتم التطرق الى بعض من تعريفات اسعار الصرف على النحو الاتي :

يقصد بسعر الصرف بأنه: هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة الى العملة الاجنبية (الكراسنة،  
2006:3) اوسعر عملة بلد من حيث بلد اخر، عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة

واحدة من العملة الاجنبية (الطائي، 1999:) او نسبة مبادلة عملتين (العيساوي، 2012:272)، عدد الوحدات  
النقدية التي تبديل من خلاله وحدة من العملة المحلية مقابل اخرى اجنبية (Krugmen:2003,258)

رغم ان تعريفات اسعار الصرف تعددت من قبل الكثير من الدارسين والباحثين الا انها جميعها تؤكد على

1. عملية مبادلة عملة وطنية بالعملة الاجنبية والعكس.
2. ان عملية المبادلة تتم وفق سعر معين يدعى سعر الصرف وتتم هذه المبادلة في سوق الصرف الاجنبي .
3. تعد حلقة وصل بين اقتصاد دولة ما واقتصاديات دول العالم بأكملها.

يتحدد سعر الصرف بتفاعل العرض والطلب لذا يتدخل البنك المركزي من اجل التأثير على عرض العملة  
الاجنبية والطلب عليها وفقا لنظام الرقابة على الصرف من اجل تحقيق الثبات المؤدي الى الاستقرار، لذا فان  
البنك المركزي يحدد اسعار العملة الاجنبية بالعملة المحلية اذ يوجد سعران للصرف سعر البيع وسعر الشراء  
وغالبا مايكون سعر البيع اعلى من سعر الشراء ولهذا لجاءت اغلب الدول الى فرض الرقابة على الصرف)  
طاقة وآخرون: 2009، 399).

كما ان سعر الصرف يمثل المرآة العاكسة التي تعكس المركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي من  
خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، حيث ان استيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية سوف يزيد من  
الطلب على عملة البلد المستورد المحلي، وان تصدير السلع للبلد الاجنبي سوف يزداد من الطلب على عملة  
البلد المحلي في البلد المستورد الاجنبي وعليه فان سعر الصرف يمثل اداة ربط بين اقتصاد دولة واقتصاديات  
العالم .

ويسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية سواء كان على المستوى الداخلي حيث يسعى  
الى تحقيق الاستقرار في الاسعار والحد من التضخم وكذلك اسعار الفائدة اما على المستوى الخارجي المتمثل  
بالصادرات والواردات .

## المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

سبق ان تم تعريف سعر الصرف والتعرف على اهم اهدافه ، لذا سيتم التطرق الى ابرز العوامل التي تؤثر في سعر الصرف وهي العوامل التي تؤثر مباشرة في الطلب والعرض عليه  
اولاً:- العوامل النقدية:

يتعرض سعر صرف العملة الى مجموعة من الضغوطات الاقتصادية والمالية والسياسية هذه العوامل تؤدي الى تغيير سعر الصرف او سعر العملة النقدية منها

### 1- عرض النقد (Money Supply)

يعد عرض النقد من احد العوامل التي تؤثر على سعر الصرف حيث ان زيادة عرض النقد تدفع قيمة العملة للانخفاض، حيث يرى بعض الاقتصاديين ان زيادة عرض النقد هي عملية مشابهة في اثارها لعملية التضخم الا اذا كانت هذه الزيادة بعد مدة انكماشية ، (شكري، وعضو: 2004، 230) حيث ان الزيادة في عرض النقد المحلي تؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة مستوى الاسعار المحلية ويدفع قيمة العملة المحلية للانخفاض.

### 2- معدل التضخم (Inflation)

تمثل نسب التضخم عاملاً مهماً ومؤثراً في سعر الصرف ففي عالم من حركة راس المال الدولية فإن السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام تثبيت اسعار الصرف وهذا ما يطلق عليه الثالث المستحيل ، حيث ان زيادة نسب التضخم في بلد ما فان صادراته نسبة الى البلدان الاخرى سوف تنخفض (عباس، 2008: 64) اذ ان ارتفاع نسب التضخم تؤدي الى تدهور القيمة الرسمية لاسعار الصرف الحقيقية (Angeloni، 2004: 18) لذا فان تغير معدلات التضخم يمكن ان تؤثر على النشاط التجاري العالمي الذي يؤثر في الطلب على العملات وعرض تلك العملات وبالتالي يؤثر على اسعار الصرف (النعمي، 2012: 159)

### 3- اسعار الفائدة (Interest Rate)

تمارس حركة اسعار الفائدة تأثيراً هاماً على سعر الصرف، اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة المحلية ستحفز رأس المال الاجنبي للانسياب الى الداخل من اجل استثمار رؤوس الاموال وتحقيق الارباح ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها، حيث ان زيادة اسعار الفائدة الحقيقي في دولة أ سيدفع المستثمرين في دولة ب وج على زيادة الطلب على العملة المحلية للبلد هذه التحركات تؤدي الى ارتفاع قيمة سعر الصرف (Narendra and others، 2014: 53). نستخلص من هذا ان ارتفاع اسعار الفائدة سيدفع سعر العملة للارتفاع بسبب زيادة الطلب عليها.

### 4- المضاربة (speculation)

تؤدي المضاربة في الاسواق الدولية للعملات الى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير. فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فأنهم سيلجئون الى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها. أما اذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستتنخفض في المستقبل فأنهم سيلجئون الى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الاخرى. (العامري، 2012: 150)

### ثانياً : العوامل المالية

للعوامل المالية تأثيراً هاماً على اسعار الصرف ، ومن اهم ادوات السياسة المالية تأثيراً في سعر الصرف

### 1- عجز الموازنة (BUDGET DEFICIT)

تتكون الموازنة العامة للدولة من الإيرادات العامة والنفقات العامة يمثل عجز الموازنة الفارق السلبي لنفقات الحكومة على إيراداتها حيث ان اهم اسباب زيادة عجز الموازنة هو التوسع في دور الدولة للأنفاق وكذلك ضعف النمو الاقتصادي ، ان هذا العجز عادة ما يمول بطريقتين، الطريقة الاولى :- طريقة الاصدار النقدي الجديد مما يؤدي الى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد وارتفاع الاسعار المحلية وزيادة التضخم وبالتالي هذا يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية اي انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف الاجنبي (تاتزي: 1985، 15)

الطريقة الثانية:- يمول العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من الجمهور وكذلك طرح سندات حكومية وادوات الخزينة لتغطية هذا العجز ، هذا يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي زيادة تدفق العملات الاجنبية مما يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية (Twarowska، 2014: 894)

## 2-الضرائب (the taxes)

تعد التعريفية الكمركية احدى العوامل المؤثرة على سعر الصرف، لنفترض بلد ما وضع حواجز تجارية على استيراداته، يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على الانتاج المحلي فتميل العملة المحلية الى الانخفاض والعملة الاجنبية الى الارتفاع.

ثالثا: العوامل الاخرى:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على اسعار الصرف ومن ابرزها:-

1-التوقعات: يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة كثيرا على اسعار الصرف المستقبلية فان اسواق الصرف الخارجية سوف تتأثر بالانباء المختلفة التي يمكن ان يكون لها تأثير مستقبلي، فعلى سبيل المثال الانباء التي تحتمل حصول تضخم، او انخفاض قيمة العملة.

2- العوامل الفنية: تشمل خبرة المتعاملين لظروف السوق واوضاعها والتغيرات في الاسواق الاخرى غير سوق الصرف الاجنبي (علي:29،2005)

3-الاستقرار السياسي والامني: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية والحروب، ومما لاشك فيه ان الاستقرار السياسي والامني يترك اثرا ايجابيا في قيمة العملة المحلية وهذا يؤدي الى تحسن في اسعار صرفها مقابل العملات الاجنبية، (خوشناو:75،2017)

نستخلص من هذا ان اسعار صرف العملات في جميع الدول تتعرض الى تقلبات اقتصادية مما يؤدي الى تغيرات في معاملاتها الاقتصادية اذ ان ارتفاع او انخفاض سعر صرف العملة المحلية يتحدد من خلال قوى العرض والطلب في السوق والتي تتأثر من خلال العوامل السابقة.

المطلب الثالث:- التدخل في سوق الصرف (نافذة العملة) (Intervention In The Exchange Market)

يخضع سوق الصرف العملات الاجنبية لتدخل من قبل البنك المركزي، حيث ان التدخل في سوق الصرف يختلف حسب نسبة هذا التدخل في سوق الصرف لذا يترتب على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف اما زيادة (شراء العملات الاجنبية) او انخفاض (بيع العملات الاجنبية) اي انخفاض الاحتياطات الاجنبية وكذلك حسب انظمة الصرف التي تتبعها ونسبة مشاركتها في المعاملات المالية الدولية، اذ يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عن طريق بيع وشراء العملات الاجنبية وبالتالي يؤدي الى التأثير على سعر الصرف حيث تسعى السلطة النقدية من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف اما الى تخفيض قيمة العملة اي تخفيض سعر صرف العملة المحلية يكون له اثر في ميزان المدفوعات حيث ان انخفاض سعر الصرف يجعل من السلع المحلية رخيصة مقارنة مع السلع الاخرى في الخارج وبالتالي يزداد الطلب عليها مما يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض في الاستيرادات مما ينعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات، او عندما تكون استيرادات بلد معين اكبر من صادراته من اجل تخفيف عبء ثمن هذه الواردات يتم اللجوء الى سياسات تتوقف على توفر مجموعة من الشروط منها استجابة الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب، توفر الاستقرار في الاسعار المحلية وكذلك زيادة الطلب العالمي على منتجات البلد بقدر كافي بحيث يؤدي تخفيض سعر العملة الى زيادة اكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة (شاهين:33،2018) وفي حال ارتفاع معدلات التضخم يلجأ الى رفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات مما يؤدي الى تسريب جزء من العملة المتداولة الى الخارج، او قد يكون التدخل من اجل تثبيت سعر صرف اي تثبيت قيمتها عند سعر صرف معين.

تعد تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف امر في غاية الاهمية وذلك من اجل توفير العملات الصعبة ومن اجل المحافظة على استقرار قيمة العملة استنادا على انظمة الصرف والرقابة على الصرف، ان هذا التدخل يختلف من نظام الى اخر من اجل التأثير على سعر الصرف او تحديده احبانا عن طريق بيع وشراء العملات الاجنبية، يعد سعر الصرف الاداة الرئيسية بيد السلطة النقدية لاستهداف التضخم والحفاظ على استقرار قيمة العملة، ففي ظل ثبات سعر الصرف وبما ان سعر الصرف يكون احدي قنوت انتقال اثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي حيث نلاحظ اختفاء اثار السياسة النقدية، بينما تزداد اهمية سياسة التدخل في ظل سعر الصرف المرن حيث تمثل عنصرا اساسيا من سياسات سعر الصرف، ففي ظل النظم الاقتصادية الريعية التي تعاني من تخلف انظمتها المالية وعدم فاعلية القنوت التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية للقطاع الحقيقي والاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي تم استخدام مزاد العملة كاحد الاساليب الفاعلة للتاثير على سعر الصرف بصورة مباشرة وعدها اداة مؤقتة من اجل تحقيق الاستقرار النقدي. (داغر، محمد: 298، 2017)

يقوم البنك المركزي في جميع الدول بإدارة احتياطات الدولة من النقد، حيث يحافظ على هذه الاحتياطات ويستخدمها في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب، وكذلك ضمان سياسة التعقيم من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النقدية والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية، فعندما يرتفع سعر الصرف الاجنبي (تنخفض قيمة العملة المحلية) يدخل البنك المركزي بصفته كبايع للعملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي من اجل ان ينخفض سعرها، وعندما ينخفض سعر الصرف الاجنبي (ترتفع قيمة العملة المحلية) يدخل البنك المركزي بصفته كمشتري للعملة الاجنبية من اجل ان يرتفع سعرها، فإذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة اكثر مما يجب او مقومة باقل من قيمتها الحقيقية فانه يقوم بشراء هذه العملة ويدفع مقابلها الصرف الاجنبي لتقليل الكمية المعروضة منها ورفع سعرها الى المستوى المرغوب اما اذا كانت قيمة العملة المحلية مرتفعة اكثر مما ينبغي اي مقومة اكثر من قيمتها يكون على البنك المركزي التدخل كبايع لها في مقابل شراء العملات الاجنبية لزيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية وخفض سعرها الى الحد المرغوب به (اسماعيل: 5، 2013)

حيث تسعى السلطة النقدية الى التركيز على ضبط التغيرات التي تطرا على سعر صرف العملة المحلية فاتخذت من نافذة العملة طريقا لتحقيق ذلك اذ كان لها دورا في السيطرة على تقلبات سعر صرف العملة المحلية واقترابه من السعر الحقيقي للعملة المحلية حيث يكون له دورا هاما في تشجيع الاستثمار والنمو. ان قيام معظم البلدان بإجراءات اصلاحات نقدية ومصرفية حيث عملت على تفعيل اليات السوق من خلال مجموعة من الاجراءات التنظيمية والتشريعية ادت الى تغير ادوات السياسة النقدية (المنشد، الشهيلي: 125، 2017) لصالح الادوات الغير المباشرة منها سعر الخصم وكذلك عمليات السوق المفتوحة من خلال قيام البنك المركزي ببيع وشراء اذونات الخزينة والسندات والاوراق المالية قصيرة والطويلة الاجل وذلك من خلال التعامل مع الافراد والمصارف والشركات من خلال تاثيرها على الاحتياطات النقدية والتاثير على مستوى النشاط الاقتصادي حيث يتخذ البنك المركزي من الدولار الامريكي بوصفه المكون الرئيسي للاحتياطات الدولية ركيزة اساسية للتدخل في السوق وادارة الصرف.

ومن ابرز ادوات عمليات السوق المفتوحة هي نافذة العملة (Currency window) تمثل اداة للتدخل تستخدمها السياسة النقدية من اجل التأثير على قيمة العملة الاجنبية للعملة المحلية وانها احد اساليب السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في سوق الصرف بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والحد من التضخم وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار (ال منشد، الشهيلي: 8، 2017)) وقد تمكن مزاد العملة الاجنبية من سد احتياجات القطاع الخاص لتمويل كافة الاستيرادات من الخارج واشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، والحفاظ على معدلات صرف توازنية في النظم الاقتصادية الريعية التي تعتمد على ايرادات النفط وتعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتعتمد على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي (داغر، عطوان: البنك المركزي، 8)

ان تركيز السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف بشكل كبير امر ينسجم مع الطبيعة الربعية للبلد وطبيعة التدفق للعملات الاجنبية، حيث تمكنت السلطة النقدية من توحيد معدلات الصرف عبر مزاداتها من خلال اشباع الطلب المحلي وضبط كذلك التوازن بين العملة المحلية والعملية الاجنبية انعكس ذلك على تحسن في قيمة العملة من خلال تحسن واستقرار مستوى الاسعار، ان هذا الاستقرار من النوع الحرج بسبب كون الإيرادات النفطية هي المصدر وهي عرضة لتقلبات السوق النفطية، فضلا عن تنامي موجات الائتلاف الدينامية التي تنعكس طلبا قويا على الدولار وتسبب تقلبات في سعر الصرف لذا فان الاستقرار الذي تحدثته المزادات اليومية سوف يبقى رهينة تنوع إيرادات النقد الاجنبي(داغر، واخرون:2017:30-31)

حيث يتصف سوق الصرف بانها الية لتزويد القطاع الخاص بعملة اجنبية من المورد النفطي، ومبديا تستطيع الحكومة عرض العملة الاجنبية على القطاع الخاص في حين يتولى البنك المركزي الحفاظ على سعر الصرف اما باقتطاع الفائض او استكمال النقص في عرض العملة الاجنبية فالحكومة تحتكر عرض العملة الاجنبية لذا من الصعب القول ان سعر الصرف ظاهرة سوقية من الصعب السيطرة عليها، لذا فان فهم دور البنك المركزي على انه تدخل في سوق الصرف يخطيء او يصيب لان نافذة البنك المركزي تمثل جانب عرض العملة الاجنبية في حين يفترض مفهوم التدخل استقلال الجهة المتدخلة عن السوق والذي لا اساس له في بلد نفطي مثل العراق.(علي:2015:523)

حيث ان بيع وشراء العملات الاجنبية وخصوصا الدولار قد انتشرت واصبحت ظاهرة يقوم بها البنك المركزي بغية المحافظة على قيمة العملة المحلية ضمن نطاق معينة وضع حد لتقلباتها وما لها من ذلك اثار على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية (حسين:2014:265))لذا فان صرف النقد الاجنبي بعد ان تم اتباعها للبنك المركزي من قبل وزارة المالية وجرى صرف مايقابلها من العملة المحلية سيكون بدون شك استقطاع من احتياجات السوق وحصته من النقد الاجنبي واضعاف لغطاء العملة المحلية، فضلا عن تعطيل سياسة البنك المركزي في رفع القدرة الشرائية للعملة المحلية ورفع سعر صرفه ازاء الدولار، الذي يتطلب توافر قدر كافي من النقد الاجنبي من اجل خلق دينار قوي ووضع اقتصادي مستقر يؤدي الى الرفاهية بصورة مستمرة(صالح:2010:86)

ان للسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي اذرع خارجية لاتقل عن اهمية ادواتها الداخلية في بلوغ غايات تلك السياسة في الحفاظ على الاستقرار وخفض التضخم وتعميق الاستقرار المالي لما له من دور في مصلحة التنمية الاقتصادية للبلد.(صالح:6،2011)حيث ان تحديد قيمة الصرف للدولار هي محاولة من اجل ترصين قيمة العملة المحلية والتحكم من خلالها باسعار الاستيرادات ثم احتواء التضخم المحلي مستخدما بذلك الاحتياطات الاجنبية كاداة يستند عليها في عملية التدخل .

وفي الواقع تكمن مهمة عمليات البنك في سوق الصرف بانها تحويل العملة الاجنبية من المصدر النفطي الى القطاع الخاص لتلبية طلبه بالكامل ولكافة الاغراض في مختلف القطاعات وبالسعر المعين هذه السياسة توصف بالتدخل، ولو ان القطاع الخاص يزاول دورا في سوق الصرف وفي جانب العرض فان هذه الحالة تحدث عندما تكون الحكومة هي المصدر الوحيد لتزويد احتياجات الصادرات من العملة الاجنبية

### المطلب الرابع: اهداف التدخل في سوق الصرف (Objectives of Currency window)

تعد نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في سوق الصرف واحدة من اهم وسائل السياسة النقدية من اجل السيطرة على مناسيب السيولة وتعقيم المعروض النقدي والحد من التضخم والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية

ومن اهم ما تهدف اليه نافذة العملة:-

1- تحقيق استقرار في سعر صرف الدينار عن طريق تحقيق الاستقرار المالي والنقدي الذي يمكن من خلاله النهوض بالواقع وتحفيزه من اجل تحقيق النمو عن طريق الدفاع عن سعر صرف التوازن مما يعكس إيجاباً على المستوى العام للاسعار.

2- انه وسيلة لتطبيق الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وتعد اداة من ادوات عمليات السوق المفتوحة والتي يكون لها دور في ادارة سيولة الاقتصاد وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية في السوق النقدية.

3- بناء احتياطي وغطاء من العملة الاجنبية (الخرجي:9،2010)

4- تعد من اهم الادوات التي يمكن من خلالها تمويل القطاع الخاص وتلبية حاجة السوق

- 5- فتح افاق استثمارية لدى المصارف من اجل تطوير استثماراتهم ومشاريعهم وكذلك توفير العملة لاداء السياحة الدينية ولمختلف الاغراض الاخرى التي تتطلب توفير هذه العملات
- 6- ساهمت نافذة العملة في تقليص نمو عرض النقد والعملية المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الاجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية (عبد النبي : منشورات البنك المركزي، 6)
- 7- رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة من خلال تحسن في القيمة الحقيقية

## المبحث الثاني/ سعر صرف الدينار العراقي بين ضغط الانفاق ونافذة العملة

المبحث الاول: تحليل سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016)

يتكون هذا المبحث من عدة مطالب، يهتم الاول بتحليل واقع سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016) وثانياً باثر الائتلاف على سعر الصرف للمدة نفسها والثالث بتحليل العلاقة بين الائتلاف وسعر الصرف ورابعاً باثر الائتلاف على مبيعات البنك المركزي وخامساً بتحليل العلاقة بين الائتلاف والاحتياطيات واثراً على سعر الصرف

المطلب الاول: تحليل سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016)

شهد العراق بعد عام 2003 تغيرات كبيرة قادت الى تغيرات كثيرة في مجمل سياساته الاقتصادية ولاسيما السياسة النقدية وحصول البنك المركزي على استقلالته بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 نص هذا القانون على ان البنك المركزي يمثل السلطة الوحيدة في العراق المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون ان يتلقى تعليمات من الحكومة او اي كيان اخر، سهل هذا بانتهاج سياسة تتناسب مع مجمل سياسة الاقتصادية الاخرى، فضلاً عن ايجاد نظام مالي يستند الى قواعد السوق يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي المحافظة على قيمة العملة المحلية يساعد هذا في تحقيق الاستقرار والنمو في البلد (الجبوري: 2011، 89)

ومن تلك الاجراءات التي قام بها البنك المركزي او اخر عام 2003 بانشاء مزاد يومي للنقد الاجنبي من خلال بيع وشراء العملة الاجنبية يهدف من خلاله وضع حد للتعددية الرسمية لاسعار الصرف في العراق وما لها من اثار على الاقتصاد العراقي، وكذلك التخفيف من التقلبات في اسعار صرف الدينار العراقي وكذلك التأثير على حجم السيولة، ان السبب الرئيسي وراء تحول مزاد العملة الى نافذة وذلك لان البنك المركزي وجد نفسه بائع للعملة الاجنبية ومعتمد في الحصول على العملة الاجنبية من مصدر وحيد من خلال عوائد النفط في اقتصاد يتسم بضعف وانعدام قطاعاته الانتاجية والخدمية على عكس دول العالم حيث ان القطاع الخاص يمول نفسه بنفسه فضلاً عن تنوع اقتصادياتها اي انها تكون مكثفة لتمويل احتياجاتها من خلال العملة الاجنبية عن طريق صادراتها، لذلك اتبعت السلطة النقدية نافذة بيع العملة الية للسيطرة على سعر الصرف والتحكم به، اي اصبحت نافذة بيع العملة المجال الملائم في تحديد سعر الصرف الذي تهدف اليه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً اسماً او هدفاً وسيطاً بغية تحقيق هدفها النهائي في الحد من التضخم من اجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد، فمن خلال هذه النافذة يتم ضبط التضخم فعندما تقوم الموازنة بضخ دينار عراقي يقوم البنك المركزي ببيع الدولار وسحب الدينار والاسوف تخفض قيمة الدينار العراقي اي ان النافذة اساسها ومضمونها مكانية التعقيم (تعقيم الكم الهائل من الدينار)

تشير بيانات جدول (1) الى اتجاهات تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2016) ونلاحظ من خلال البيانات التحسن التدريجي في سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار نتيجة التخلي عن تثبيت سعر الصرف القديم، وكذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة الاجنبية اذ يعرف اذ يشير سعر صرف الدينار العراقي بانه سعر شراء العملة الاجنبية (الدولار) بالدينار العراقي اي عدد الوحدات اللازم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية اذ يتحسن سعر صرف العملة المحلية بهبوط سعر الصرف الاجنبي ويتعمد هذا على وفرة العملة الاجنبية في نافذة العملة

لذا تشير البيانات ادناه الصادرة عن البنك المركزي ادناه من خلال الملاحظات الاتية:

1- ان سعر صرف الدينار خلال عام (2004) في السوق الموازي كان مساوياً الى سعر الصرف الرسمي عام (2004). الا ان سعر الصرف شهد تدهوراً طفيفاً تجاه الدولار عام (2005) نتيجة تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي نتيجة زيادة طلب المصارف وكذلك وكلاء وزارة التجارة من اجل الاستيراد وكذلك زيادة تحوط الافراد بالعملة الاجنبية باعتبارها خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية ثروتهم





## تحليل العلاقة بين ضغط الائتلاف ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي

2- اما في المدة (2006\_2008) نتيجة ارتفاع اسعار النفط ونتيجة استمرار البنك المركزي بتطبيق مزاد العملة، وعلى الرغم من التحسن في سعر صرف الدينار العراقي الا اننا نجد ان مستويات التضخم وصلت الى مستويات مرتفعة جدا انظر الى جدول(3) بلغ معدل نمو التضخم (43.1%) عام (2006) يعزى ذلك الى زيادة الائتلاف الحكومي ذو الطبيعة الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي امام قصور القطاعات الانتاجية لاسيما في مجال النشاط الصناعي والزراعي ساهم هذا في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن زيادة الائتلاف الحكومي (ال طعمة، المشهداني:2012،142). يعزى التحسن في قيمة الدينار العراقي للمدة (2004\_2008) نتيجة اتباع البنك المركزي خلال هذه المدة نظام الربط الزاحف اذ كان البنك المركزي يرفع من قيمة الدينار بصورة تدريجية ويمدد مختلفة خلال هذه المدة، وجعله يتحرك بحدود معينة لكبح جماح التضخم

### جدول(1)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2004\_2017) دينار/دولار

السنوات	سعر الصرف (EX) في السوق الرسمي دولار/دينار	سعر الصرف (EX) في السوق الموازي دولار/دينار	فرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي
2004	1453	1453	0
2005	1469	1472	3
2006	1467	1475	8
2007	1255	1267	12
2008	1193	1203	10
2009	1170	1182	12
2010	1170	1185	15
2011	1170	1196	26
2012	1166	1233	67
2013	1166	1232	66
2014	1166	1214	48
2015	1167	1247	80
2016	1190	1275	85

المصدر:

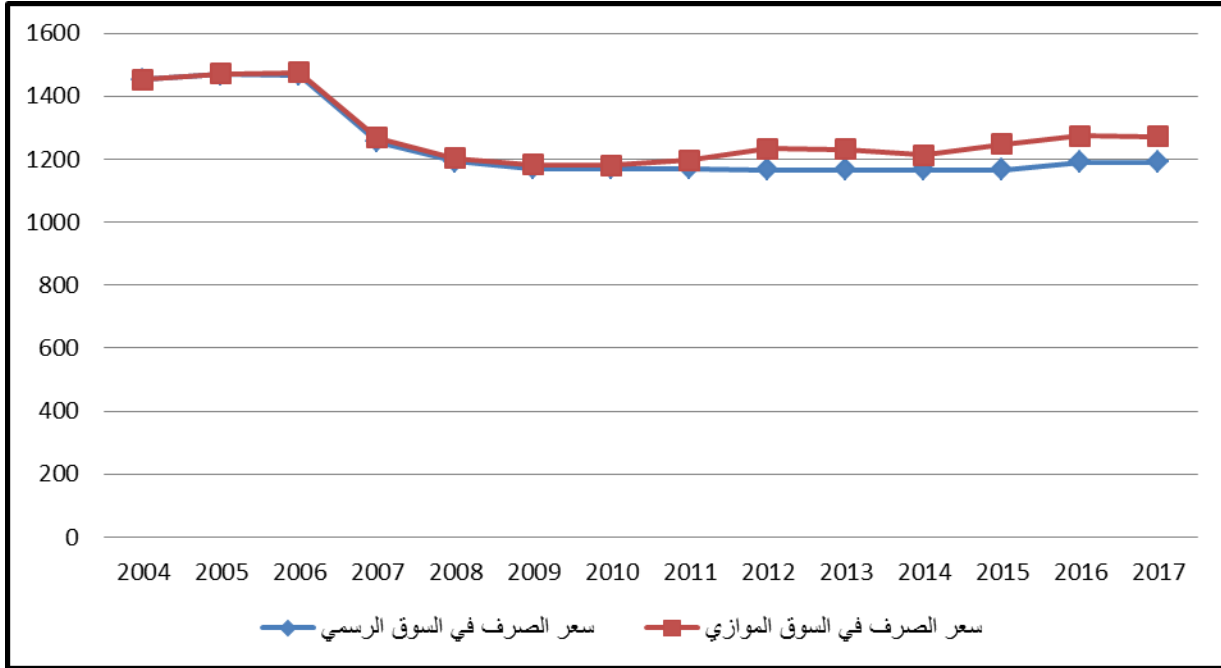
- النشرات الاحصائية للبنك المركزي لسنوات مختلفة

- البنك المركزي، تقارير السياسة النقدية 2016,2017

باستخدام ما يسمى بالمتبئ الاسمي للتوقعات التضخمية فقد تم استخدام سياسة سعر الصرف كهدف وسيط اذ عمل صناع السياسة النقدية على رفع قيمة الدينار العراقي من اجل الحصول على التظايق المطلوب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الرسمي من اجل تجنب التوقعات التضخمية وتأثيراتها وان اختلال بين السعرين الاسمي والحقيقي يؤدي الى تدهور استقرار الاقتصاد العراقي وتدهور نموه واثره سلبي على الاستثمار الحقيقي وكذلك زيادة أنشطة المضاربة والريح (صالح،2013:50).

3- اعتمد البنك المركزي منذ عام (2009) في اطار استهداف التضخم على تثبيت سعر الصرف وجعله يتحرك بحدود معينة، شهد سعر الصرف خلال هذه المدة استقراراً ملحوظاً نتيجة ارتفاع اسعار النفط وبسبب ما يمتلكه العراق من وفرة نسبية من العملة الاجنبية بسبب الية التي اتبعها البنك المركزي الية الدخول الى السوق كبائع للعملة الاجنبية من اجل تحسين قيمة الدينار العراقي مقترناً بالاستقرار بالاسعار من اجل تقليص الاثر التضخمي للائتلاف بالرغم من اتساع الهامش خلال هذه المدة الا انه ضمن الحدود المسيطر عليها من قبل البنك المركزي (ثويني، باجي:2016:7).

شكل (1) سعر الصرف الموازي والرسمي



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

استمر الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي بالارتفاع إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي (1170) دينار لكل دولار عام (2009) مقابل (1182) دينار لكل دولار في السوق الموازي بفارق قدره (12) نقطة عن سعر المزاد وهذا الفارق يفسر من خلاله العمولة التي يتقاضاها البنك المركزي من جراء بيع الدولار ليصل هذا الفارق الى (67) نقطة عام (2012) حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي خلال هذا العام (1166) دينار/لكل دولار في السوق الرسمي مقابل (1233) دينار/لكل دولار في السوق الموازي لصالح الشركات والمصارف

ومما سبق كان للسياسة النقدية دورا هاما خلال هذه المدة تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة التحسن في سعر الصرف جاء نتيجة زيادة الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الى ما يقارب (66.5) مليون دولار نهاية 2012 ليصل الى نهاية عام (2013) الى (77743) مليون دولار وهو الاعلى خلال مدة الدراسة حيث يمثل غطاء للعملة العراقية وسند لقيمتها وان بناء تلك الاحتياطيات يعتمد بالدرجة الاساس على الواردات النفطية للحكومة والتي تمثل المصدر الوحيد للعملة الاجنبية وجعل تلك الاحتياطيات تتأثر انخفاضاً وارتفاعاً بمستوى انحراف النفقات التشغيلية ازاء النفقات الاستثمارية، وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاض معدل التضخم من خلال تقليص الاثر التضخمي عبر التدخل في سوق الصرف من اجل امتصاص فائض السيولة والسيطرة على التوقعات التضخمية (داغر، عاشور: 2014، 210)، إذ شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات التضخم الى مرتبة عشرية واحدة حيث بلغ (1.9%) بعد فترة من الزمن شهدت ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

4- استطاع البنك المركزي خلال عام (2013) على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي والذي بلغ سعره (1166) دينار لكل دولار عبر نافذة بيع العملة، فيما سجل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازية (1232) دينار لكل دولار (تقرير البنك المركزي: 2013، 10). يعزى هذا التحسن في سعر الصرف خلال هذه المدة (2003-2013) الى استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه الى قرارات السلطة التنفيذية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي وبما يحقق اهداف السياسة النقدية (الجبوري، 2011: 81).

شهدت المدة المحصورة ما بين عام (2014-2016) انخفاض سعر صرف الدينار العراقي تزامنا مع انخفاض اسعار النفط منتصف عام(2014) ادى هذا الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية من العملة الاجنبية الدولار اثر ذلك في عدم امكانية الحكومة على توفير العملة الاجنبية بنفس الكميات التي كانت تبيعها ونتيجة لذلك تم تحديد مبلغ مبيعات الدولار بسقف لا يتجاوز 75 مليون دينار ادى ذلك الى زيادة الطلب على الدولار بهدف التحوط من العوامل الاخرى منها الاوضاع الامنية وانخفاض اسعار النفط، وبسبب ذلك انخفض سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي من (1214) دينار لكل دولار الى (1275) دينار لكل دولار وفي السوق الرسمي(1166) دينار لكل دولار الى (1190) دينار لكل دولار، وعلى الرغم من ذلك استطاع البنك المركزي تغطية كافة متطلبات الطلب على الدولار اي ان البنك المركزي باع من العملة الاجنبية اكثر من الايرادات النفطية من خلال السحب من الاحتياطي الاجنبي تم تصنيف سعر صرف الدينار العراقي من قبل صندوق النقد الدولي والمشار اليه في مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 بأن سعر صرف الدينار العراقي ضمن ترتيبات الربط التقليدي (الثابت) حيث يتم التدخل من قبل البنك المركزي عن طريق نافذة العملة التي يتم بموجبها السيطرة على اسعار الصرف، وفق هذا النظام يكون البنك المركزي على استعداد دائم للتدخل للحفاظ على سعر تعادل ثابت بشكل مباشر او غير مباشر مع السماح بتقلب بهامش ضيق عن  $(\pm 1\%)$  اعلى او ادنى من سعر صرف اوسط، كما انه ليس مجبرا على الحفاظ على سعر التعادل الى الماتنهاية، ان نظام سعر صرف الثابت يمكن ان يؤدي الى حدوث ازمة في حال ان قيمة العملة تكون مقومة بشكل اعلى من قيمتها الحقيقية، اذ ان نظم الصرف الثابتة تقترب بتقلبات عالية في الاحتياطيات الاجنبية من اجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف، على العكس من نظم الصرف المرنة (الدراسات النقدية والمالية:2017،66).

### المطلب الثاني: القناة المباشرة/ اثر الانفاق الحكومي على سعر الصرف

تعد النفقات الحكومية هي المحرك الاساسي للاقتصاد العراقي للطلب المحلي الكلي على السلع والخدمات، وبما ان الطلب الكلي تابع للانفاق الحكومي فتمويل النفقات العامة هي المسؤولة عن التوسع في السيولة في العراق، ومن خلال معطيات الجدول (2) نلاحظ ان النفقات شهدت حالة من التزايد المستمر خلال مدة الدراسة.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي شهدتها الموازنات العامة بعد عام 2003 الا انها لم تحقق التنمية المطلوبة وذلك بسبب قصر العرض المحلي عن احتياجات الطلب الناجم عن تزايد الانفاق العام، وخاصة الانفاق الجاري، انعكس هذا على زيادة الاستيرادات مما ادى الى زيادة الاسعار وارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي الى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، حيث يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي تتغير في اليوم الواحد باستمرار استجابة لقوى عرض العملات والطلب عليها، وان اهمية تأثير سعر الصرف بتأثير بالاداء الاقتصادي اذ تتفاوت من بلد الى اخر بحسب ظروف البلد ونوع اقتصاده والمرحلة التي يمر بها في سلم التنمية وطبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد، وعليه فان سعر الصرف مرة يكون متغيرا مستقلا يؤثر في متغيرات تابعة ومرة يكون هو ذاته متغير تابع لمتغيرات حاصلة(العنكبى:2015، 1).

لذا فان على الدول التي تعتمد على الاستيرادات وتتميز بانها كثيرة التعامل مع التجارة الدولية ينبغي على السلطات النقدية ان تاخذ بالحسبان كيفية تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية لان ذلك يعكس مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن نجاح السياسات النقدية والمالية المتبعة، ان التحول في فلسفة النظام الاقتصادي واصدار قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 واعتماد الادوات غير المباشرة في ادارة السياسة النقدية ومن ابرزها مزااد العملة الاجنبية من خلال بيع وشراء العملة الاجنبية من اجل المحافظة على مناسيب السيولة ومواجهة الضغوطات التضخمية، فضلا عن مجابهة زيادة النفقات العامة لمواجهة متطلبات الاعمار والانفاق العسكري والرواتب ومستويات التشغيل بما يعزز الثقة بالدينار العراقي وسعر صرفه، من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزااد العملة الامر الذي انعكس على انخفاض معدلات التضخم الى المرتبات العشرية (المشهداني، واخرون:43،2014،44)، واذا اريد تغير استيراثية السلطة النقدية وتطوير ادواتها ينبغي تغيير فلسفة وسياسة السياسة المالية، وجعلها سياسة موجهة نحو الجانب التنموي ودعم الانفاق الاستثماري وترشيد الانفاق الجاري وذلك من اجل تطوير وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي.

يلاحظ من الجدول (2) انخفاض النفقات العامة حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة (-17.8%) عام (2005) مقارنة مع عام (2006) ان انخفاض النفقات العامة ادت الى انخفاض في سعر الصرف الموازي حيث بلغ (1.3%) وفي السوق الرسمي (1.1%) نتيجة تردى الاوضاع الامنية، فيما عاودت النفقات العامة الى الارتفاع خلال المدة من (2006\_2008) حيث بلغ معدل النمو النفقات (47.13%) عام (2006) ليبلغ (52.19%) عام (2008) فيما شهد سعر الصرف تحسنا ملحوظا نحو الارتفاع حيث بلغ معدل نمو سعر صرف الدينار العراقي (0.2%) ليبلغ الى (5.1%) في السوق الموازي وفي السوق الرسمي بلغ (-5.1%) ليبلغ (-4.9%) عام (2008)، وذلك بسبب زيادة الايرادات العامة وبالتالي زيادة مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية من النقد الاجنبي هذا ادى الى ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية وبالتالي ادى هذا الى رفع قيمة الدينار العراقي (اي دفع دناتير اقل من العملة المحلية مقابل الحصول على دولار واحد) ان السبب الرئيسي وراء تحسن قيمة الدينار العراقي من (2004\_2008) (الارتفاع التدريجي لسعر الصرف باستثناء عام (2005)) نتيجة اتباع البنك المركزي لنظام سعر الصرف الزاحف الذي يمكن من خلاله السيطرة على تقلبات سعر الصرف رسمت الثقة بالعملة الوطنية ورفعت من الطلب عليها (عبد الرحمن، 2017: 576)

جدول (2) معدل نمو النفقات العامة وسعر الصرف الرسمي والموازي

السنة	النفقات العامة (1)	معدل النفقات العامة % (2)	سعر الصرف الرسمي (3)	معدل نمو سعر الصرف الرسمي % (4)	سعر الصرف الموازي (5)	معدل نمو سعر الصرف الموازي % (6)
2004	32117491	-	1453	---	1453	---
2005	26375175	-17.8791	1469	1.1	1472	1.3
2006	38806679	47.13335	1467	-5.1	1475	0.2
2007	39031232	0.578645	1255	14.5	1267	-14.1
2008	59403375	52.19447	1193	-4.9	1203	-5.1
2009	52567025	-11.5084	1170	-1.9	1182	-1.7
2010	70134201	33.41862	1170	0	1180	-0.2
2011	78757666	12.29566	1170	0	1196	1.4
2012	105139576	33.49758	1166	0.3	1233	1.3
2013	119127556	13.3042	1166	0	1232	0
2014	113473517	-4.74621	1166	0	1214	-1.5
2015	82813611	-27.0194	1167	0.1	1247	2.7
2016	67067437	-19.014	1190	1.9	1275	2.2

المصدر: المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات متفرقة

- العمود (2) (4) (6) من اعداد الباحثة

ان هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي جاء منسجما مع حاجة الاقتصاد العراقي، نظرا لضعف مرونة جهازه الانتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي، انعكس هذا على خفض تكاليف السلع المستوردة وهذا يعني رفع المستوى المعيشي لدى الافراد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي، الا ان ذلك انعكس سلبا على المنتج المحلي بسبب ضعف منافسته للمنتج الاجنبي، ان هذا التحسن عزز ثقة الافراد بالدينار العراقي فاصبح الدينار قوة جاذبة للمبادلة ومخزن للقيمة على عكس ما كان عليه قبل عام (2003) (كريم، 2010: 82) ارتفعت النفقات العامة خلال المدة (2009-2013) حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة (-11.50%) عام (2009) ليصل الى (13.30%) عام (2013) بسبب ارتفاع اسعار النفط وبالتالي زيادة النفقات العامة في حين شهد سعر الصرف خلال هذه المدة استقراراً ملحوظاً في سعر الصرف العراقي حيث بلغ في السوق الموازي (-1.7%) عام (2009) ليصل الى (0%) عام (2013) وفي السوق الرسمي حيث بلغ (-1.9%) ليصل الى (0%) ان الاستقرار الذي شهدته سعر الصرف خلال هذه المدة جاء نتيجة اعتماد البنك المركزي على نظام التعويم المدار الذي استند على تراكم الاحتياطيات الاجنبية عبر نافذة العملة، حيث تمكن المزداد من اشباع الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي فضلا عن انخفاض مستوى الاسعار وبالتالي انخفاض التضخم.

في حين شهدت المدة من (2014-2016) انخفاض في معدل نمو النفقات العامة حيث بلغت (4.74-%) عام (2014) ليصل الى (19.01\_% ) عام (2016) نتيجة انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض كمية الدولار التي يحصل عليها البنك المركزي مما ادى الى انخفاض الاحتياطات وبالتالي عرض النقد من العملة الاجنبية، وبالتالي لم يستطع البنك المركزي الدفاع عن سعر الصرف بسبب انخفاض اسعار النفط وبالتالي فان قيام البنك المركزي بتقليل مبيعات الدولار ادى الى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي من (1.5-%) عام (2014) ليصل الى (2.2\_% ) عام (2016) وفي السوق الرسمي بلغ (0\_% ) عام (2014) ليصل الى (1.9\_% ) عام (2016) نتيجة حصول الحكومة على دنانير اكثر من العملة المحلية مقابل بيعها للدولار بكميات اقل نتيجة انخفاض اسعار النفط وبالتالي يؤدي هذا الى استنزاف الاحتياطات الاجنبية وفي اطار استهداف تحقيق الاستقرار في الاسعار وكهدف من اهداف السياسة النقدية، فان السياسة النقدية تواجه تحديا خلال هذه المدة يتمثل في انخفاض مبيعات الدولار من وزارة المالية وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الى اقل مستوى من حاجة السوق مع عدم مرونة الائتلاف بالاتجاه التنزولي بمستوى يتناسب مع انخفاض الايرادات من النقد الاجنبي المتأتية من خلال بيع النفط، واما هذه الازمة فان البنك المركزي تجنب اللجوء الى سياسات التي من شأنها التأثير على الاسعار وسعر الصرف والنمو ولهذا لم يلجأ الى عديد من الخيارات ومنها:

1- خفض مبيعات الدولار لانه سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الاجنبية وبالتالي سوف تؤثر على المواطنين والمستثمرين.

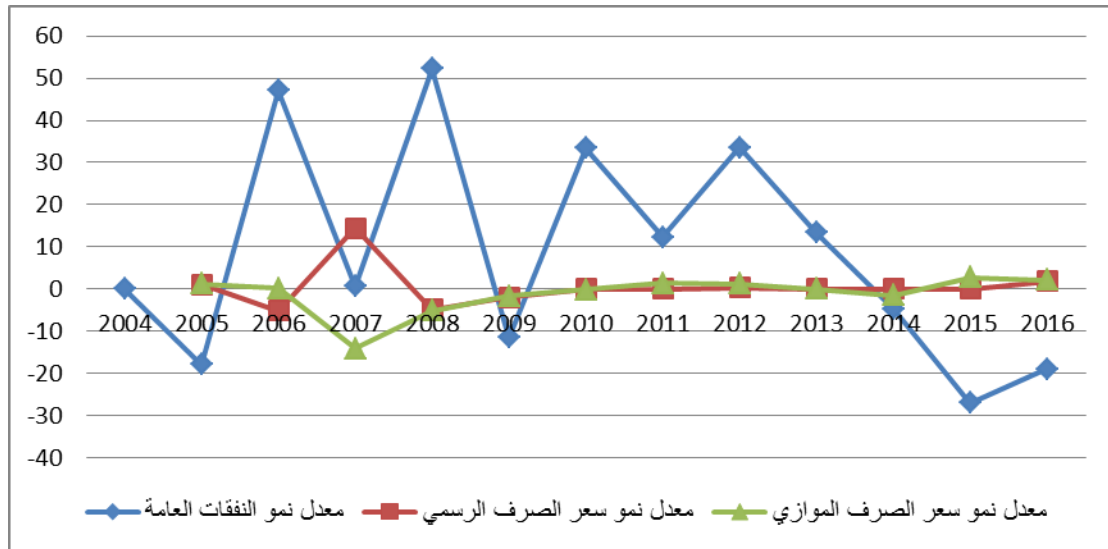
2- استمرار تغطية الطلب على العملة الاجنبية بما يضمن الاستقرار في سعر الصرف، ولكن على حساب استنزاف الاحتياطات الاجنبية.

3- تعويم سعر الصرف غير ممكن في العراق لان مصدر الدولار محتكر من قبل الحكومة وبحكم طبيعة الاقتصاد وموارد الدولة (اسماعيل، 2017، 12-13)

وعليه فان سعر الصرف يتاثر بالسياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة حيث ان اثر السياسة المالية التوسعية يؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وارتفاع الاسعار ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية، هذا سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع المستوردة ومن ثم زيادة الطلب على العملة الاجنبية الذي سيؤدي بدوره الى انخفاض قيمة العملة المحلية اي (ارتفاع عدد الوحدات المطلوبة من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية) والعكس في حالة السياسة المالية الانكماشية.

نستخلص من خلال ذلك ان ارتفاع معدل نمو النفقات العامة خلال المدة من (2004\_2013) باستثناء عام (2005\_2009) ادى الى رفع قيمة الدينار العراقي (رفع سعر صرف العملة المحلية) نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة الاحتياطات الاجنبية التي يمكن من خلالها المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية من خلال زيادة مبيعات العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي، في حين شهدت المدة (2014-2016) انخفاض في معدل نمو النفقات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط مما ادى الى انخفاض في الاحتياطات الاجنبية، وبالتالي انخفاض في مبيعات الدولار من قبل البنك المركزي، مقابل حصول الدولة على دنانير اكثر من العملة المحلية (الدينار العراقي) وبالتالي اثر هذا على سعر صرف العملة المحلية، اي لم يستطع الدفاع عن سعر الصرف وبالتالي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية، وعلى الرغم من ذلك الا ان البنك المركزي تمكن من اتخاذ اجراءات استباقية وذلك من اجل تجنب انخفاض قيمة الدينار العراقي ومن اجل تقليص اثر زيادة النفقات العامة على سعر صرف الدينار العراقي لذا كان نتيجهتها تحسين وثبات سعر الصرف لفترة طويلة هذا يساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فضلا عن تعزيز الثقة بالدينار العراقي (عبد النبي، 2018: 5)

الشكل (2) معدل سعر الصرف الرسمي والموازي والنفقات العامة



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

### المطلب الثالث / القناة غير المباشرة / تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي وسعر

#### الصرف الدينار العراقي

من خلال تتبع مسار الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي نجد انه حقق مستويات مرتفعة خلال مدة الدراسة مقارنة مع السنوات السابقة التي سبقت عام (2003) وكذلك اخذت معدلات الزيادة في عرض النقد تتزايد بشكل كبير يعود ذلك الى استراتيجية السياسة النقدية المتبعة في ادارة عرض النقد ومن اجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار تعد السيطرة على عرض النقد من المهام الرئيسية للبنك المركزي حيث من خلاله يستطيع السيطرة على معدلات التضخم، حيث يؤدي التضخم الى تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة المحلية ازاء العملات الاجنبية، لذلك تعد ظاهرة التضخم ظاهرة خطيرة على حركة الاقتصاد القومي لما لها من تأثير على الاستثمارات نظرا لعدم استقرار قيمة العملة وسعر صرفها بالإضافة الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية (حسين، 2015: 40) يعد الانفاق الحكومي في العراق المصدر الرئيسي للسيولة المحلية وهو ما يجعل السياسة المالية هي المسيطرة على عرض النقد وبذلك يكون دور البنك المركزي ضعيف في تحديده، لذا لا بد من تنسيق كلا السياسيتين، فواقع الحال ان السياسة النقدية وحدها التي تسيطر على المستوى العام للأسعار من خلال مزاد العملة الاجنبية، لذلك لا بد للحكومة ان تعمل على توجيه وترشيد الانفاق العام من اجل السيطرة على المستوى العام للأسعار وخصوصا ان الانفاق الجاري يحتل ما نسبته 70% من مجمل النفقات (عبد الكريم، حسين، 2012: 202)

يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا ريعيا يعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر اساسي لتمويل الانفاق الحكومي اذ تشكل مساهمة القطاع النفطي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي لذا يصبح الانفاق الحكومي هو المحور الرئيسي لعرض النقد اذ ان زيادة الانفاق العام سيؤدي الى زيادة المعروض النقدي مما يؤدي الى خلق ضغوطات تضخمية وذلك لان الانفاق الحكومي خارج سيطرة البنك المركزي وقدرته في السيطرة عليه لذا يصبح التدخل في سوق الصرف عن طريق استخدام ادواتها التعقيمية وذلك من اجل التأثير على مناسيب السيولة النقدية وتقييم فائض المعروض النقدي

جدول (3) معدل نمو النفقات العامة وعرض النقد والتضخم وسعر الصرف التوازني

السنوات	معدل نمو النفقات العامة % (1)	معدل النمو %m2 (2)	معدل نمو التضخم (3)
2004	-	-	-
2005	-17.8791	19.83	38.4
2006	47.13335	43.56	43.1
2007	0.578645	27.88	-41.8
2008	52.19447	29.54	-58.9
2009	-11.5084	30.12	-34.6
2010	33.41862	32.89	-69.9
2011	12.29566	19.53	124.4
2012	33.49758	4.56	8.9
2013	13.3042	16.18	-68.9
2014	-4.74621	3.48	15.8
2015	-27.0194	-8.96	-36.4
2016	-19.014	6.64	-71.4

المصدر: عمود (1)(2)(3) من اعداد الباحثة

التي ولدتها النفقات العامة وبلاخص النفقات التشغيلية، وبما ان الائتلاف الحكومي يعتمد على الايرادات النفطية حيث تحتكر الحكومة مصادر عرض النقد الاجنبي ولان البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة باصدار العملة المحلية وهي في الوقت نفسة (بنك الدولة) تودع وزارة المالية ماتستلمه من عملة اجنبية من جراء بيع النفط وبذلك يتسلم البنك المركزي العملة الاجنبية من وزارة المالية مقابل العملة المحلية لتمويل انفاقها وتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات عن طريق الاستيرادات اذ تؤدي مبادلة العملة الاجنبية بالعملة المحلية وذلك من اجل امتصاص فائض عرض النقد والسيولة المتولدة، لذا اصبح هذه الالية هي الاساس في تقليص الاثر التضخمي للاتفاق الحكومي في العراق بسبب طبيعة العراق الريعية وكذلك تخلف هيكلها الاقتصادي وانظمتها المالية اضافة الى اعتمادها الكبير على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي، لذا بسبب هذه الخاصية اصبح عرض النقد تابع للاتفاق الحكومي بسبب اعتماده على الايرادات النفطية (النقد الاجنبي) التي يتم تحويلها الى عملة محلية.

بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لعام (2004) وحصول البنك المركزي على استقلالية التامة من خلال رسم سياسته حيث اتخذت السياسة النقدية بموجب هذا القانون اطاراً نقدياً سعت من خلاله الى تحقيق اهدافها من اجل ادارة عرض النقد والسيطرة على الاسعار المحلية عن طريق تخفيض التضخم وكذلك من اجل الحفاظ على نظام مالي سليم يعزز من التنمية المستدامة من خلال اعتماده على مجموعة من الادوات والاجراءات التي يضمن من خلاله التأثير على عرض النقد والسيطرة على اتجاهها من اجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية، حيث ان السياسة المالية توسعية وان معظم الاتفاق هو اتفاق استهلاكي بينما السياسة النقدية في العراق هي سياسة انكماشية حيث ان السياسة النقدية لاتستطيع لوحدها تحقيق هدفها تخفيض التضخم عبر المحافظة على استقرار الاسعار دون ان يكون هناك توافق وانسجام وتنسيق مع السياسة المالية، اي ان استخدام سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم تفشل في حالة عدم اسنادها بسياسة مالية تسعى الى تخفيض الائتلاف العام

حيث ان زيادة الائتفاق العام يؤدي الى زيادة المعروض من خلال بيانات جدول (3) التي توضح من خلاله النفقات العامة وكذلك عرض النقد وسعر الصرف الموازي لذا فان زيادة الائتفاق خلال مدة الدراسة ادت الى زيادة المعروض النقدي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين الائتفاق الحكومي والمعروض النقدي (0.89) فان اي تغيير في الائتفاق الحكومي سيؤدي الى تغييرات في عرض النقد باعتبار ان المتغير الاخير (عرض النقد) متغير تابع و(الائتفاق) متغير مستقل وبالتالي فان عرض النقد يؤثر على قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر الصرف الموازي نستدل من ذلك من خلال البيانات اعلاه اذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المعروض النقدي وسعر الصرف (0.69--)) من خلال تحليل العلاقة غير المباشرة وكذلك الائتفاق الحكومي يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بشكل مباشر في حالة توجه الائتفاق نحو الجانب الاستهلاكي وبالتالي سوف يؤثر على سعر صرفها ومن خلال بيانات الجدول نجد ان قيمة معامل الارتباط بين الائتفاق الحكومي وسعر الصرف الموازي (0.63--)) فعندما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف كبايع للعملة الاجنبية مقابل العملة المحلية سوف يؤدي الى انخفاض المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية وسعر صرفها فمن خلال هذه الالية يمكن المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي

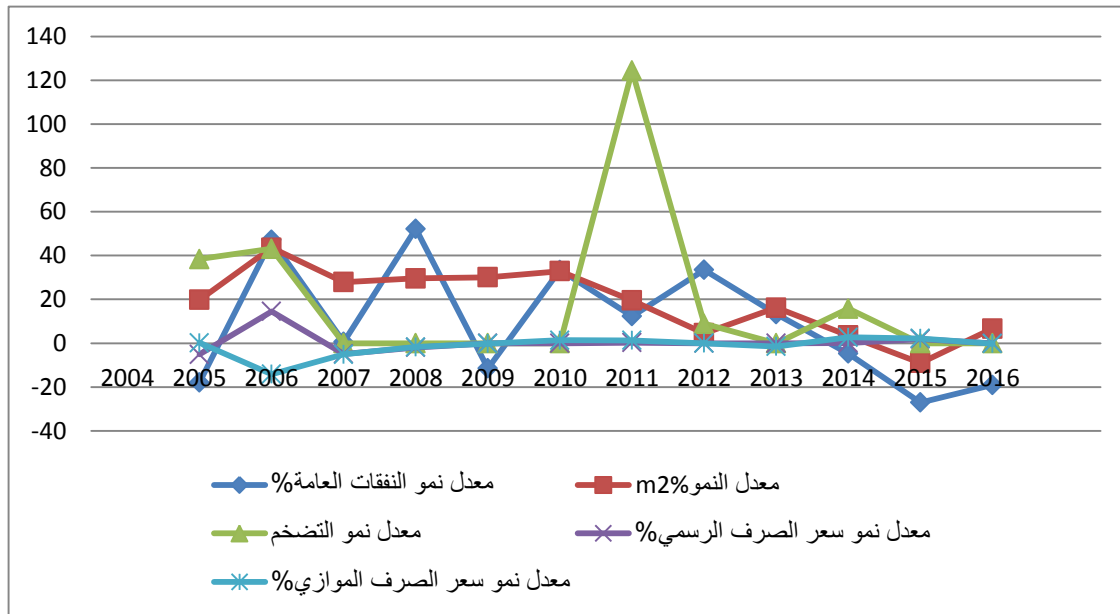
فقد انخفضت النفقات العامة عام (2005) لتبلغ (26375175) مليون دينار عن عام (2004) فيما بلغت نسبة التطور (17.8%) وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو النفقات بالعمامة فقد ازداد معدل نمو عرض النقد (19.83%) ادت زيادة الكتلة النقدية وكذلك قلة العرض المحلي الى زيادة معدل التضخم من (26.8%) الى (37.1%) بسبب قصور وزارة التجارة في تجهيز الوكلاء فضلا عن زيادة الطلب على الدولار ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار وبالتالي انخفاض سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بلغ (1.3%) دينار لكل دولار وفي السوق الرسمي (1.1%) ان السبب الرئيسي وراء تدهور سعر صرف الدينار العراقي بسبب تدهور الاوضاع الامنية اثناء تلك المدة، وفي عام (2006) عاودت النفقات العامة بالارتفاع بلغت (47.13%) مليون دينار مما ادى الى زيادة عرض النقد (43.56%) نتيجة زيادة ايرادات العراق من العملة الاجنبية مكنت الحكومة من تمويل انفاقها العام الجاري والاستثماري والذي اقلبه ينفق بصورة استهلاكية على السلع والخدمات وبسبب تردي الاوضاع الامنية ادى هذا الى ارتفاع معدل التضخم مما ادى الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (14.1--%)، وبعد انتهاء عام (2006) سعت السياسة النقدية الى تخفيض معدل التضخم والحفاظ على المستوى العام للاسعار من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة من اجل تثبيت التوقعات التضخمية وفق الية تخفيض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها من اجل تعزيز وزيادة الثقة بالدينار العراقي، فضلا عن التعامل مع متغيرات الاستهلاك والاستثمار بقيمته الحقيقية (داغر: 2016: 9)، اما في عامي (2007-2008) فقد ارتفع الائتفاق الحكومي ورافقه ايضا ارتفاع في عرض النقد ليبلغ (27.885) (29.54%) على التوالي بسبب قيام الحكومة برفع سقف الرواتب فضلا عن الدور المهم والفعال الذي قامت به السلطة النقدية شهد سعر الصرف تحسنا ملحوظا بلغ (4.9--%) (1.9--%) ادى هذا الى انخفاض معدل التضخم اذ بلغ (30.9) (12.7) على التوالي ان السبب الرئيسي وراء انخفاض معدلات التضخم ريعية الاقتصاد العراقي المعتمد على القطاع النفطي، فضلا عن ارتفاع الفوائض المالية مكن السلطة النقدية في السيطرة على المستوى العام للاسعار من خلال امتصاص فائض السيولة النقدية عاكسا اجراءاته في تحسين سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار (كاظم: 2016: 11).

وفي عام (2009) تراجعت النفقات العامة (52567025) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (11.50--%) وذلك بسبب الازمة المالية وانخفاض الإيرادات النفطية (وهي القناة التي تلعب دورا مهما في نقل الازمات الى الاقتصاد العراقي مما ادى الى انخفاض معدل نمو النفقات في حين ازداد عرض النقد و ادى انخفاض الائتفاق العام الى انخفاض اسعار السلع والخدمات اذ ان انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي هذا عمل على انخفاض سعر صرف الدولار امام الدينار، قاد ذلك الى انخفاض معدل التضخم (8.30) وبمعدل نمو (34.6%) كان من الممكن ان ينخفض الى اقل من ذلك لولا الصرف على المشاريع الوهمية التي لم تدعم الاقتصاد العراقي اي بلا عائد على الوحدات الاقتصادية، ساعد هذا الانخفاض في تحسين سعر صرف الدينار العراقي اذ بلغ (1182) دينار لكل دولار مما اضطر القائمين على السياسات النقدية الى استخدام الاحتياطات الاجنبية من اجل استقرار سعر صرف العملة المحلية بالإضافة الى السياسات الاتكماشية المتبعة. حيث ان زيادة الائتفاق العام تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبسبب ضعف الكفاءة الانتاجية يزداد الطلب على الدولار لاغراض الاستيراد من خلال نافذة العملة يتم سحب فائض السيولة العامة من اجل تجنب ارتفاع الاسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم ومن المؤكد ان عملية التعقيم النقدي التي يمارسها البنك المركزي توصف بانها غير تامة لان مبيعاته من الدولارات مهما بلغ حجمها لا يمكن ان تصل وتوزاي مقدار العملة المحلية بسبب جسامته الضخ النقدي السنوي المتتالية من المورد النفطي.



ومع ذلك ينبغي عدم التقليل من الدور المهم للسلطة النقدية في تقليل او تجفيف جزء من عرض النقد المحلي من خلال طلبها المباشر على العملة الاجنبية، وهذا الجزء المسحوب من عرض النقد من دائرة التداول له اهمية في انخفاض جانبه الانفاقي الجاري وبالتالي خفض مستويات التضخم التي تؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية (اسماعيل:2012:15) خلال المدة(2010-2012) بدأت تظهر الآثار الايجابية للسلطة النقدية من خلال نفاذة العملة وكجزء من عمليات السوق المفتوحة نجحت في تقليص الكتلة النقدية من خلال السيطرة على المعروض النقدي من اجل تخفيض معدل التضخم اثر بشكل كبير على سعر صرف ليستمر هذا الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية حتى نهاية عام (2011) حيث بلغ معدل نمو سعر الصرف في السوق الموازي(1.4%) دينار لكل دولار وفي السوق الرسمي(0%) دينار لكل دولار، ان تعديل سعر الصرف الاسمي وتثبيتته بقيمة مرتفعة ازاء الدولار الامريكي كركيزة اساسية للسلطة النقدية في معالجة الاختلال النقدي المتمثل بالسيطرة على معدل التضخم اذ بلغ (2.5%) قبل ان يعاود الارتفاع بعد عام 2010 بعد اعتماد البنك المركزي(نظام التعويم المدار) الذي استند الى تراكم الاحتياطات عبر نفاذة بيع العملة كان له دور في طمأنة صناع القرار النقدي واطراف السوق على اهمية والدور الفعال للاحتياطات الاجنبية في توفير سعر بيع رخيص للدولار من قبل البنك المركزي وسد حاجة الطلب المحلي هذا من جانب، من جانب اخر امتصاص فائض السيولة المحلية هذا النجاح المستند ايضا الى الاعتقاد بقوة تاثير سعر الصرف الاسمي على متغيرات الاقتصاد الكلية في الامد القصير، دفع السلطة النقدية الى الاستمرار في تثبيت قيمة الدينار الاسمية مقابل الدولار حتى نهاية عام 2011 (اسماعيل،2015:32) اي ان السلطة النقدية عملت على رفع قيمة الدينار العراقي من خلال مبادلة وحدات اقل من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ان السياسة التي تبنتها السلطة النقدية عبر نفاذة بيع العملة عن طريق طرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي في السوق المحلي اتباع البنك المركزي سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي تستهدف التضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للاسعار من خلال نفاذة العملة في تعقيم الكتلة النقدية واستهداف الاستقرار السعري (ياس:2013:60) ان التحسن في سعر الصرف الموازي خلال المدة (2004-2011) جاء نتيجة تحقيق التوازن بين الطلب على العملة الاجنبية والعرض من العملة المحلية مما ادى الى تحسن واستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وفي عامي (2012)(2013) ارتفع معدل نمو النفقات العامة حيث بلغ (33.49%) (13.30%) على التوالي

شكل(3): معدل نمو النفقات العامة وعرض النقد والتضخم وسعر الصرف



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(3)

كما ادى ذلك الى زيادة معدل نمو عرض النقد (4.56%) (16.18%) على التوالي اثر ذلك في انخفاض قيمة العملة المحلية ان السبب الرئيسي وراء انخفاض سعر صرف العملة المحلية هو انتشار التوقات التضائمية وبسبب تازم الظروف الاقليمية

شهدت المدة من (2014-2016) انخفاض في معدل نمو النفقات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة الناتجة عن انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض مبيعات وزارة المالية الى البنك المركزي مما اثر على الاحتياطات الاجنبية رافقه انخفاض في عرض النقد اثر ذلك على سعر صرف العملة المحلية نحو الانخفاض اذ بلغ (1275) دينار لكل دولار مقارنة مع عام (2014) اذ شهد سعر الصرف تحسن نسبي (1214) دينار لكل دولار ليستمر بالانخفاض حتى عام (2016)، وعلى الرغم من ازمة انخفاض اسعار النفط الا ان السلطة النقدية تمكنت من المحافظة على معدلات تضخم مقبولة، فضلا عن انخفاض اسعار السلع ولاسيما الغذائية فضلا عن وفرة المعروض العالمي وانخفاض الطلب العالمي، ساهم هذا بانخفاض اسعار السلع المستوردة وبالتالي التأثير على معدل التضخم نستلخص من ذلك:

1. يؤثر الائتلاف الحكومي على عرض النقد في اغلب سنوات الدراسة باستثناء عام 2005-2009-2014-2016 فقد زاد عرض النقد على الرغم من انخفاض النفقات العامة نتيجة زيادة الاثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص والحكومة.

2. ان زيادة الائتلاف الحكومي ادت الى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة التضخم الذي ينعكس سلبا على قيمة العملة المحلية نحو الانخفاض خصوصا خلال المدة (2004-2006) الا ان بعد نهاية عام 2006 استطاع البنك المركزي من خلال نافذة العملة امتصاص فائض السيولة الناجمة عن تنامي موجات الائتلاف الدينامية التي تشكل طلبا متزايدا على الدولار مما يؤدي الى تغيرات في سعر الصرف، يسعى البنك المركزي من خلال ذلك الى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية من خلال رفع قيمة الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية بعد احد وسائل السياسة النقدية غير مباشرة من اجل مواجهة الطلب المحلي والضغوطات التضخمية اذ تؤدي نافذة العملة الى تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي وبالتالي التأثير على المستوى العام للاسعار والتضخم (طارق:2017،420)

### المطلب الرابع: القناة المباشرة/ اثر الائتلاف الحكومي على مبيعات البنك المركزي

نظرا للخصوصية التي اتسم بها العراق باعتماده على الإيرادات النفطية، ارتبط تمويل الائتلاف الحكومي بهذه الإيرادات، حيث يعمل البنك المركزي بشكل اساسي على مبادلة العملة المحلية مع وزارة المالية من اجل الحصول على العملة الاجنبية (الدولار) نظرا لتزايد طلب الحكومة على العملة المحلية (الدينار العراقي) من اجل تغطية نفقاتها في الداخل وبذلك يزداد العرض النقدي وبما ان العرض النقدي يتناسب طرديا مع الائتلاف الحكومي كما اشرنا اليه في المطلب الاول هذا من شأنه يؤدي الى خلق ضغوطات تضخمية ونظرا لضعف الجهاز الانتاجي وقلة المعروض من الناتج المحلي الاجمالي تتدفق هذه الاثار نحو سعر صرف الدينار العراقي الامر الذي يتطلب تدخل البنك المركزي من اجل تعقيم المعروض النقدي عبر ضخ مزيد من العملة الاجنبية من اجل سحب فائض السيولة المتولدة عن الائتلاف العام، ان الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي عندما يقوم ببيع الدولار فانه يمارس سياسة نقدية وليست تجارية وذلك من اجل تخفيف الاثار التضخمية الامر الذي يعمل على ترشيد الائتلاف وبالتالي يقلل من الهدر في المال العام (الشبيبي:2013،1)، اذ ان الائتلاف العام له تأثير مباشر على السيولة النقدية المحلية، وكما هو الحال في بلد نفطي كالعراق حيث تكون فيه نسبة الإيرادات النفطية تشكل حوالي 90% من مجموع الإيرادات العامة والتي جزء منها يتسرب الى الخارج من اجل دفع قيمة الاستيرادات الا ان جزء منها هاما ويشكل حوالي 50% خصص لتغطية نفقات الميزانية العامة من اجل دفع المرتبات والاجور ومشتريات السلع والخدمات المحلية مما يؤدي الى ضخ المزيد من السيولة المحلية، ولهذا فان حجم الائتلاف الحكومي يشكل احد المكونات الهامة والرئيسية المحددة للطلب الكلي (لطيف:2018،12،19) يلاحظ من الشكل (4) والجدول (4) ان زيادة الائتلاف العام ادت الى



## تحليل العلاقة بين ضغط الائتاق ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي

الجدول (4) النفقات العامة ومبيعات البنك المركزي ومكوناته

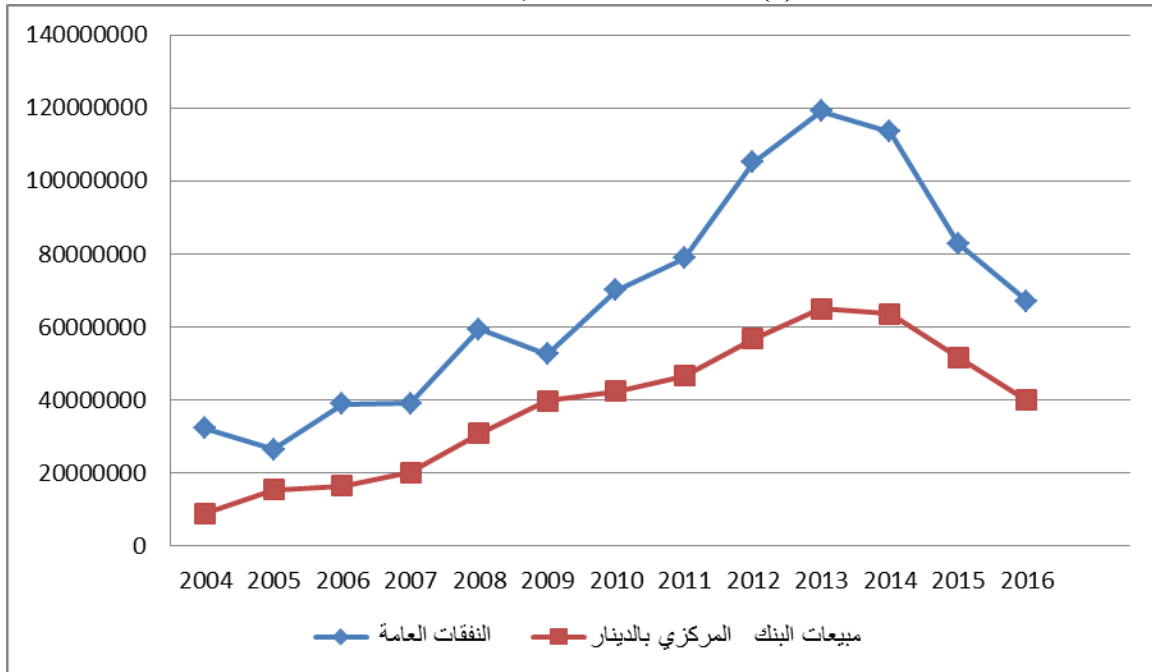
السنة	النفقات العامة (1)	معدل نمو النفقات العامة % (2)	مبيعات البنك المركزي بالدينار (3)	اعتماد حوالة نقد	معدل نمو مبيعات البنك المركزي % (4)
2004	32117491	-	8874924	0	-
2005	26375175	-17.8791	15368678	0	73.2
2006	38806679	47.13335	16393725	0	6.7
2007	39031232	0.578645	20054900	0	22.3
2008	59403375	52.19447	30861717	24220286	53.9
2009	52567025	-11.5084	39770640	34423740	28.9
2010	70134201	33.41862	42320070	39753090	6.4
2011	78757666	12.29566	46563660	44856630	10.03
2012	105139576	33.49758	56724734	52452510	21.8
2013	119127556	13.3042	64920548	47811830	9.4
2014	113473517	-4.74621	63503858	43334390	-2.8
2015	82813611	-27.0194	51702768	44713605	-14.3
2016	67067437	-19.014	39893560	18694900	-23.4

المصدر:- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات متفرقة - العمود (2) (7) من اعداد الباحثة

زيادة المبيعات خلال الاعوام (2004-2006) فقد بلغ الائتاق العام (38806679) مليون دينار عام (2006) مما قاد الى ارتفاع في مبيعات البنك المركزي لتصل الى (16393725) مليون دينار وذلك بسبب زيادة تدفق النقد الاجنبي المدعم بقوة تصرف الحكومة بايراداتها من العملة الاجنبية المتأتية من عوائد المورد النفطي، وذلك من اجل تغطية الموازنة العامة بكلا جانبيها الجاري والاستثماري فضلا عن تسديد التزاماتها الدولية وكذلك ارتفاع طلب الافراد والمؤسسات على الدولار من اجل تغطية حاجات متعددة، وفي عام (2007) ارتفع الائتاق العام ليلتف (39031232) وكذلك ارتفاع في مبيعات البنك المركزي اذ سجل معدل النمو (0.6%) من اجل اشباع القطاع الخاص من العملة الاجنبية وتغطية الاستيرادات وفي هذا العام اصبح الدولار يباع بطريقتين الاولى: التحويلات الدولية وهي التحويل الى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في المزاو لتغطية استيرادات القطاع الخاص، الطريقة الثانية: فتشمل مبيعات نقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة كالسفر والعلاج والدراسة وغيرها (ال منشد، الشهيلي: 2017، 96) واصل الائتاق العام بالزيادة خلال عام (2008) وكذلك زيادة كبيرة في مبيعات النافذة نتيجة الاجراءات السياسية النقدية المتبعة والتي استطاع من خلال رفع قيمة الدينار العراقي من خلال زيادة مبيعات البنك المركزي. وفي عام (2009) انخفض الائتاق العام ليسجل معدل نمو (-11.5%) في حين ارتفعت المبيعات لتبلغ (39770640) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (28.9%) من اجل تغطية طلب القطاع الخاص، ثم عادت الايرادات النفطية الى الارتفاع مما ادى الى زيادة الائتاق العام وبالتالي زيادة مبيعات البنك المركزي لتصل الى (119127556) مليون دينار عام (2013) كما موضح في الجدول (4) وذلك بسبب تواصل البنك المركزي تحقيق اهدافه الاستقرار في اسعار الصرف والمستوى العام للاسعار وتخفيض معدل التضخم عن طريق متابعة التطورات الاقتصادية المحلية.

فضلا عن تطور السيولة النقدية من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة ادى هذا الى زيادة مبيعات العملة في النافذة، وكذلك استطاع البنك المركزي خلال هذه المدة من بناء نظام نقدي قوي و متماسك يجعل البلاد تسير في خطى الاستقرار (هادي، محمود: 2018، 282) وفي عام (2014) انخفضت المبيعات لتسجل معدل نمو بلغ (-) 2.8% وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط في منتصف هذا العام مما اثر بشكل كبير على الائتلاف العام في حين واجهت موازنة العامة للعام (2015) بالاضافة الى تكاليف العمليات العسكرية ظروفًا ماليًا نتيجة لانخفاض اسعار النفط اعدت وزارة المالية موازنة عام (2015) كان من ضمن المواد التي تضمنها المادة 50 والتي حدد فيها سقفًا للمبيعات اليومية للدولار في المزاد نص فيها ان يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة سقفًا لا يتجاوز 75 مليون دولار وذلك من اجل المحافظة على قوة الدينار تجاه الدولار ومن اجل الحد من انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية ان تحديد سقف لمبيعات البنك المركزي يطلق اشارة يفسرها اغلب المتعاملون بالسوق عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية والنقدية مما يؤدي الى عدم استقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار (مرزا: 2015، 8، 2) واصل الائتلاف العام بالانخفاض في عام (2016) ليصل الى (67067437) مليون دينار في حين انخفضت المبيعات لتصل الى (39625368) وبمعدل سنوي (23.4%) نستنتج من ذلك ان الائتلاف الحكومي يرتبط بعلاقة طردية مع مبيعات البنك المركزي حيث شهدت اغلب سنوات الدراسة زيادة الائتلاف العام ادى الى زيادة مبيعات العملة في النافذة باستثناء عام (2005-2009) بسبب الظروف التي مرت بها البلاد اثرت في ذلك على زيادة مبيعات العملة على الرغم من انخفاض النفقات وكما هو موضح في الشكل (4) نجد ان منحني المبيعات ياخذ شكل منحني النفقات، فضلًا عن ان اغلب البيع كان حوالات ساعد هذا في الحد من عمليات الغش وتهريب العملة وكما هو موضح في الجدول (4)

الشكل (4): مبيعات البنك المركزي والنفقات العامة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

## المطلب الخامس / القناة غير المباشرة: تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والاحتياطات الاجنبية

### واثرها على انحراف سعر صرف الدينار العراقي الرسمي عن الموازي

يلاحظ من خلال الجدول (5) والشكل (5) ان زيادة الانفاق الحكومي خلال الاعوام من (2004-2008) ادت الى زيادة مبيعات البنك المركزي من (8874924) مليون دينار عام (2004) الى (30861717) مليون دينار عام (2008) وكذلك الاحتياطات من (13652193) مليون دينار الى (58718278) مليون دينار نتيجة ارتفاع مشتريات البنك المركزي مقارنة مع مبيعات البنك المركزي مما ادى الى زيادة الاحتياطات ساعدت هذه الزيادة في رفع سعر صرف الدينار العراقي اي ان البنك المركزي يدفع دناتير اقل من العملة المحلية مقابل حصوله على دولار واحد اذ ارتفع سعر الصرف من (1453) دينار لكل دولار الى (1203) دينار لكل دولار، وفي عام (2009) انخفضت النفقات العامة الى (52567025) مليون دينار وبمعدل نمو (11.5%) ادى بسبب الازمة العالمية التي ادت الى انخفاض الايرادات العامة اثر هذا في انخفاض مبيعات وزارة المالية الى البنك المركزي وعلى الرغم من ذلك الا اننا نلاحظ ارتفاع مبيعات البنك المركزي مقارنة مع مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية اذ بلغت (39770640) مليون دينار وبمعدل نمو (28.9%) ادى هذا الى سحب جزء من الاحتياطي من اجل رفع قيمة الدينار العراقي حيث بلغ (51872810) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (11.7%) وعلى الرغم من انخفاض الاحتياطات الا ان سعر صرف الدينار العراقي لا يزال مرتفع اذ بلغ (1182) دينار لكل دولار في السوق الموازي وفي السوق الرسمي (1170) دينار لكل دولار في السوق الرسمي، فيما عاودت النفقات العامة بالارتفاع خلال المدة (2010-2013) لتصل الى اعلى مستوى لها (119127556) نتيجة زيادة الايرادات العامة الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط ادى هذا الى زيادة مبيعات وزارة المالية الى البنك المركزي من (42320070) مليون دينار الى (62067346) مليون دينار اذ كانت مبيعات البنك المركزي اقل من مشترياته مما ادى الى زيادة الاحتياطات الاجنبية لتصل الى اعلى مستوى لها (90648557) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (10.5%) ادى هذا الى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (1232) دينار لكل دولار وفي السوق الرسمي (1166) دينار لكل دولار، ان ارتفاع مبيعات العملة قابله اختلال السعر الرسمي عن سعر السوق، اي ارتفاع السعر الرسمي اذ ان الفرق بين السعرين يمثل القوة التي فقدها الدينار العراقي، لذا اصبحت العلاقة طردية زيادة المبيعات ادت الى زيادة سعر الصرف الرسمي بعيدا عن سعر الموازي، اي ان الزيادة في المبيعات لم تساهم في استقرار سعر الموازي في ظل الزيادة الكبيرة لمبيعات البنك المركزي، ان اختلال السعرين يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة (حماد، جروان: 2013، 198) اذ ان الاستقرار الذي شهده سعر الصرف خلال المدة (2009-2011) كان من ضمن اهداف السياسة النقدية وما اطلق عليه بالمثلث الذهبي (استقرار سعر الصرف - انخفاض معدلات التضخم - وبناء احتياطات كبيرة) ان زيادة الاحتياطات كان بفعل زيادة الايرادات العامة الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط هي المصدر الاساسي والاول في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي من خلال استخدامه من خلال نافذة العملة.



## تحليل العلاقة بين ضغط الائتلاف وناقد العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي

جدول (5) النفقات والاحتياطيات وسعر الصرف الموازي والرسمي

السنوات	النفقات العامة (1)	معدل نمو النفقات العامة (2)	مبيعات البنك المركزي بالدينار (3)	معدل نمو مبيعات البنك المركزي (4)	نسبة المبيعات من الاحتياطيات % (5)	الاحتياطيات الدولية (6)	معدل نمو الاحتياطيات الدولية (7)	سعر الصرف الموازي (8)	معدل نمو سعر الصرف الموازي (9)
2004	32117491	---	8874924		65.00731	13652193		1453	
2005	26375175	-17.9	15368678	73.2	77.22439	19901327	45.8	1472	1.3
2006	38806679	47.1	16393725	6.7	59.04739	27763676	39.5	1475	0.2
2007	39031232	0.6	20054900	22.3	52.47542	38217704	37.7	1267	-14.1
2008	59403375	52.2	30861717	53.9	52.55896	58718278	53.6	1203	-5.1
2009	52567025	-11.5	39770640	28.9	76.66953	51872810	-11.7	1182	0
2010	70134201	33.4	42320070	6.4	71.09597	59525271	14.8	1180	-0.2
2011	78757666	12.3	46563660	10.03	65.20525	71410911	19.9	1196	1.4
2012	105139576	33.5	56724734	21.8	69.1754	82001306	14.8	1233	1.3
2013	119127556	13.3	62067346	9.4	71.61785	90648557	10.5	1232	0
2014	113473517	-4.7	60314848	-2.8	83.32068	76216201	-15.9	1214	-1.5
2015	82813611	-27.01	51702768	-14.3	82.31565	62810373	-17.6	1247	2.7
2016	67067437	-19.01	39625368	-23.4	75.81745	52617915	-16.2	1275	2.2

المصدر:

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات متفرقة

-العمود (2)(4)(7)(9)

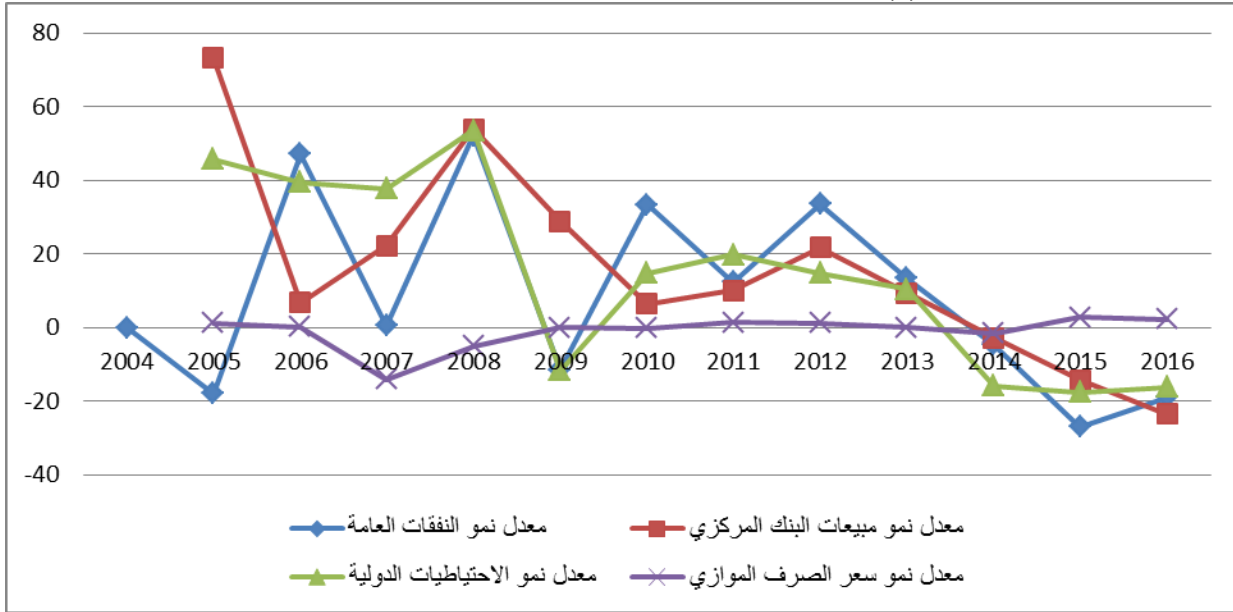
علما ان البنك المركزي يقدم تبريراً في اتباعه لسياسة تحسين واستقرار المستمر لسعر صرف الدينار العراقي باعتبار ان ذلك يرفع من مستوى معيشة المواطن العراقي الذي تتوفر احتياجاته من خلال الاستيرادات ، لايمكن الوصول الى هذا الهدف عن طريق اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف او تحسينه من خلال الاستقرار لان ذلك سوف يؤدي في النهاية الى استنزاف الاحتياطيات الاجنبية، فضلاً عن خلق بيئة ملائمة للمضاربة وهروب رؤوس الاموال، وكذلك تدهور في مستوى معيشة المواطنين نتيجة الضغوطات التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي (البيضاوي:2012،170)

وهذا ماحدث فعلا خلال المدة(2014-2016) ان انخفاض كمية الدولار المباعة من وزارة المالية الى البنك المركزي نتيجة انخفاض اسعار النفط اذ انخفضت مبيعات البنك المركزي من (60314848) مليون دينار الى (39625368) مليون دينار ادى هذا الى انخفاض الاحتياطيات من(76216201) مليون دينار الى(52617915) مليون دينار اثر هذا الانخفاض بشكل كبير في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي من(1214) دينار لكل دولار الى (1275) دينار لكل دولار وكما هو موضح في الشكل(5) ان السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض ان البنك المركزي يبيع دنائير اكثر من العملة المحلية مقابل حصوله على الدولار اثر هذا بشكل كبير في انخفاض قيمة الدينار العراقي، ولذا كان البنك المركزي ملزماً بالدفاع عن سعر صرف العملة المحلية من خلال سد احتياجات القطاع الخاص عن طريق الاستيرادات لكن اثر هذا بشكل كبير في استنزاف الاحتياطيات.

ان من الجدير بلذكر ان الطلب على الدولار ياتي من العملة المحلية(الدينار) والكمية التي تعرض من العملة المحلية ليس مصدرها فقط استبدال وزارة المالية موردها الدولار بالدينار، بل ان هناك انفاق حكومي يغطي من حوالات وسندات اضافة الى القروض المحلية والخارجية، لذا فان مقارنة الإيرادات من الدولار بالمبيعات من الدولار من الاخطاء الشائعة في الدول الريعية، ان ربط مبيعات البنك المركزي بالمورد النفطي غير دقيق لانه لم يأخذ بنظر الاعتبار عرض النقد (الدينار)المتاتي من المصادر التي ذكرت سابقا، لذا فان اي انخفاض في الواردات من الدولار لايقابله انخفاض في الانفاق بنفس الدرجة ولهذا يبقى الطلب على الدولار مرتفع ويتم تغطية هذا الطلب عبر السحب من الاحتياطي الاجنبي(الربيعي:2017،312) اذ تعد الاحتياطيات الاجنبية الاداة الرئيسية لتحرك سوق الصرف ولاسيما نافذة البنك المركزي القائد لتحريك معدلات صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية، مكنت هذه الاحتياطيات تحسين واستقرار سعر صرف الدينار بالشكل الذي بلانم الظروف الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن هذه الاثار التي حقها البنك في خفض معدلات التضخم،

هنالك اثار مقيد على نفقات الموازنة العامة بالدينار العراقي نتيجة انخفاض ايرادات وزارة المالية، وذلك لان وزارة المالية تحصل على العملة المحلية من خلال بيع الدولار الى البنك المركزي، فعندما ترتفع قيمة العملة فان ماتحصل عليه وزارة المالية سيكون اقل، وبذلك سيكون لزاماً على وزارة المالية ضخ كميات اكبر من الدولار للحصول على نفس المقدار من الدينار العراقي وعلى الرغم من هذه الاثار الا انها سوف تواجه اثر ايجابي وهو ان الدينار العراقي الذي حصلت عليه وزارة المالية من خلال الضرائب والرسوم ستكون قيمته اكبر، اي ارتفاع في قيمة الدينار العراقي (عكاوي، سلمان: 2014، 72)

شكل (5): معدل نمو النفقات والاحتياطيات وسعر الصرف



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

### الاستنتاجات:

- 1- يؤثر الانفاق الحكومي سلباً على سعر صرف الدينار العراقي نحو الانخفاض اذ ان الانفاق ادى الى زيادة عرض النقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.90) مما ادى الى زيادة معدل التضخم الذي ينعكس سلباً على قيمة الدينار العراقي، الامر الذي يتطلب التدخل من قبل البنك المركزي من اجل المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي بلغ معامل الارتباط بين الانفاق وسعر الصرف الموازي (-0.69).
- 2- يرتبط الانفاق الحكومي بعلاقة طردية مع مبيعات البنك المركزي اذا كلما ازداد الانفاق ازداد الطلب على العملة الاجنبية في نافذة العملة خلال المدة (2004-2016).
- 3- ساهمت نافذة العملة بتعزيز استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال ضخ المزيد من العملة الاجنبية مقابل سحب قانس السيولة النقدية (التعقيم النقدي) الناتج عن زيادة الانفاق العام ولكن على حساب استنزاف الاحتياطيات الاجنبية.
- 4- ادت زيادة الاحتياطيات الناجمة عن زيادة العوائد النفطية الى زيادة مبيعات البنك المركزي في نافذة العملة من اجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- 5- ان سحب من الاحتياطيات الاجنبية من اجل دعم الدينار العراقي لا يكفي من اجل المحافظة على سعر صرف مستقر، الا اذا ساندته سياسة مالية متشددة مع اتخاذ تدابير اصلاحية واخضاع الاقتصاد للضوابط المالي.
- 6- ان سعر الصرف من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين مركز وقوة البلد اذ يدل على الاستقرار الكلي للبلد لما له من تاثير واضح على المستوى العام للاسعار وبالتالي التضخم.

## التوصيات:

- 1- توجيه وضبط الائتلاف الحكومي من خلال وضع معايير محددة لاولويات الائتلاف العام لانه يعد المسؤول الاكبر في تحديد الطلب الكلي، وذلك من اجل خفض الطلب على الاستيرادات ونظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك على الاستثمار يتحول القسم الاكبر منه الى زيادة على السلع والخدمات والتي تمول عن طريق الاستيرادات عبر نافذة العملة.
- 2- الاستفادة من الثمار التي حققتها السياسة النقدية من خلال المحافظة على المستوى العام للاسعار والحد من التضخم من خلال اعادة هندسة توجهات السياسة المالية نحو الجانب الاستثماري، من اجل دعم التنمية الاقتصادية
- 3- تنويع مصادر ايرادات العراق من العملة الاجنبية، بدل الاعتماد على القطاع النفطي ورفع نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الى الناتج المحلي الاجمالي، هذا يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة الازمات.
- 4- تعزيز دور السياسة الضريبية والكمركية من اجل تمويل الموانة بموارد اضافية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية
- 5- وضع منهج استيراد مبرمج لضمان استيراد السلع الضرورية والسلع الانتاجية ضمن اولويات حاجة البلد والحد من استيراد السلع الكمالية غير الضرورية والتي ساهمت في استنزاف العملة الاجنبي

## المصادر

### الكتب

- 1- بوخاري، لحو موسى (2010) "سياسة الصرف الاجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية"، ط1، بيروت، مكتبة حسين.
- 2- داغر، واخرون (2017) "ابحاث في السياسة النقدية"، ط1.
- 3- شاهين، محمد عبدالله (2018) "اسعار صرف العملات العالمية واثرها على النمو الاقتصادي"، ط1، ص33، مكتبة كوكل.
- 4- صالح، مظهر محمد (2010) "مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعانية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق"، بيت الحكمة، ط1، ص86
- 5- صالح، مظهر محمد (2011) "السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف"، مركز حمورابي للبحوث الاستراتيجية، ص6
- 6- طاقية، محمد "اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- 7- الطائي، غازي صالح (1999) "الاقتصاد الدولي"، جامعة الموصل.
- 8- العامري، سعود جايد (2012) "المالية الدولية"، ط1، عمان، دار زهران للنشر.
- 9- علي، ابراهيم محمد (2005) "الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح"، بغداد، الجزء الثاني من الندوات العلمية، مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد والاقسام العلمية في الكلية.
- 10- علي، احمد ابراهيم (2015) "الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات"، دار الكتب، ط523
- 11- العيساوي، عبد الكريم (2012) "التمويل الدولي"، ط1، عمان، دار صفاء للنشر.
- 12- النعيمي، عدنان تايه (2012) "ادارة العملات الاجنبية"، ط1، عمان، دار الميسرة للنشر.
- 13- وهم، بدر غيلان (2009) "السوق النقدية والمالية في العراق"، بغداد.

### المجلات العلمية

- 1- ال منشد، وحيدة جبر، الشهيلي، جابر حايط (2017) "دور مزاد العملة في استقرار سعر الصرف والخيارات المطروحة في ظل انخفاض الاحتياطي الاجنبي"، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد53،
- 2- ال منشد، وحيدة جبر، الشهيلي، جابر حايط (2017) "وسائل واجراءات البنك المركزي في تحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد52،
- 3- اسماعيل، علي محسن (2017) "السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)", بحوث منشورة على موقع البنك المركزي،
- 4- اسماعيل، عوض فاضل (2012) "تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي" مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد34،



- 5-اسماعيل، عوض فاضل(2015) "نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيلة الاسمي المثبت رسميا للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 46، ص10
- 6-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2013، ص10
- 7-البنك المركزي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، دائرة الاحصاء والابحاث، المجلد الاول، العدد الاول والثاني، 2017.
- 8-البيضاوي، جليل شيعان(2012) "الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات ووهم تثبيت سعر الصرف"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد14، عدد3، ص4
- 9-خاتزي، فيكتور(1985)"العجز المالي في البلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مجلد22، رقم 4
- 10-ثويني، فلاح حسن، باجي، احمد كريم(2016) "دراسة في اهداف البنوك المركزية مع اشارة الى اهداف البنك المركزي العراقي للمدة من 2004-2012" مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد مئة وستة، 7.
- 11-الجبوري، خلف محمد(2011) "دور استقلال البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع اشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد رقم 7، عدد 23
- 12-حسين، ابتسام علي(2015) "اثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية ازاء الدولار الامريكي في السوق الموازية للمدة من (2003-2010)" مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد104
- 13-حماد، سعد عبد الكريم، جروان، صبحي عبد الغفور(2013) "الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي واثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة2003-2011"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، مجلد10، عدد30
- 14-الخرجي، ثريا(2010)"السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 23
- 15-خوشناو، صباح صاير (2017)"تحليل وقياس اثر سعر صرف الدينار العراقي على الدولار الامريكي للمدة للمدة(2003-2015)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد17، مجلد9، ص75
- 16-داغر، محمود محمد(2016) "التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 17-داغر، محمود محمد، عاشور، احسان جبر(2014) "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة من 2004-2011" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 76
- 18-داغر، محمود محمد، عاشور، احسان جبر(2014) "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة من 2004-2011" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 76
- 19-داغر، محمود محمد، مهوس، حسين عطوان(2014)"سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة(2004-2014)، منشورات، البنك المركزي
- 20-داغر، محمود، قاسم، بلال محمد(2017)"قياس تاثير نافذة العملة على سعر صرف الدينار العراقي للمدة من 2004-2015"،مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، مجلد23، عدد298
- 21-الربيعي، فحطان لفته(2017) "المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية في العراق"، مجلة كلية مدينة العلم الجامعية، مجلد9، عدد2
- 22-الشبيبي، سنان(2013) "البنك المركزي وهدر المال العام"، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 23-صالح، مظهر محمد(2013) "الاقتصاد الريعي المركزي ومازق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن"، ط1، بيت الحكمة
- 24-طارق، محمد جمال(2017) "تسارع معدلات التضخم خلال المدة 1991-2012 في العراق الاسباب والمعالجات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد50
- 25-عباس، نور صباح(2008)"اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة(1990-2002)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد17



## تحليل العلاقة بين ضغط الائتلاف وناقدة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي

- 26- عبد الرحمن، ماهر عزيز(2017) "قياس تأثير مزاد العملة كأداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء اسس النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2003\_2013)", مجلة الجامعة العراقية، العدد37
- 27- عبد الكريم، احمد نهاد، حسين ، خالد حسين(2016) "الاطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع اشارة خاصة للعراق بعد عام 2004"مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 8، عدد 16
- 28- عبد المحمدي، ناظم عبد الله، العيساوي، ماجد جاسم(2017)"قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية للمدة(1990-2015)",مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 9، عدد18
- 29- عبد النبي، وليد عيدي(2018) "دور البنك المركزي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي"، بحث على موقع البنك المركزي
- 30- عبد النبي، وليد عيدي"مزداد العملة ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي"،المديرية العامة لرقابة الصيرفة والائتمان، منشورات، البنك المركزي
- 31- عكاوي، عمر محمود، سلمان، زهير حامد(2014) "دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة من 2003-2011"، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، عدد101
- 32- العنكبي، عبد الحسين(2015)سعر صرف الدينار العراقي...تقب يبتلع الاحتياطي الاجنبي،ص1،شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 33-كاظم، حسين جواد(2016)"سياسة الاستهداف المباشر والغير مباشر للتضخم ومدى اسهامها في ادارة السياسة النقدية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، مجلد11
- 34-الكراسنة، ابراهيم(2006)"سياسة سعر الصرف"، ابو ظبي، صندوق النقد العربي
- 35-لطيف، شاكر(2018) "الائتاق العسكري: المحور الاساسي في استراتيجية السياسة المالية للدولة العراقية المعاصرة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 36-مرزا، علي، موازنة 2015 وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المحتملة للتطبيق، شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 37-المشهداني، احمد اسماعيل، ال طعمة، حيدر حسن(2012)"دور السياسة النقدية في تحقيق الاتقرار النقدي في العراق للمدة من 2003-2009" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، عدد الثالث والثلاثون
- 38-المشهداني، احمد اسماعيل، علي، وسام حسين، بتال، احمد حسين(2014) "العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق 1980-2010"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد6، عدد12
- 39-هادي، طيف اياد، جعفر، باقر محمود(2018) "تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات واتجاهات الطلب على العملة الاجنبية"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 14
- 40-ياس، اسماء خضير(2013) "تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة من 2000-2010"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد36

1-Krugmen, Paul, Economic International; edition de boek, bruscelle, 2003

2-Rode, Sanjay, Advanced Macroeconomics, Sanjay Rode & bookboon.com, 2012.

3-Pareshkumarj, Narendra: Factor Affecting Currency Exchange Rate Economical Formulas and prediction models, international Journal of Application or in novation in Engineering or Management(IGAIEEM), 2014.

4-Katarzyna Twarowska: 'Analysis Of Factor Affecting fluctuations in the Exchange Rate of Polish Zloty Against Euro, Maria Curie, shtodowska, University, Poland,2014.



## **Analysis of the relationship between Government spending compression and the window of the currency and its impact on the exchange rate of the Iraqi dinar**

### **Abstract**

The exchange rate is the backbone of any economy in the world, whether developed or developing, where most countries adopted many policies, in order to ensure the stability of the exchange rate of the currency, because of its importance as a link between the local economy and the others, And it contribute in the achievement of internal and external balance and despite the many different factors that affect it, but there is wide consensus on the effectiveness of the role of spending and the currency window in the exchange rate of the Iraqi dinar, especially in the Iraqi economy, effectiveness As the increase in government spending lead to an increase in the supply of money and increase domestic demand and high prices and therefore high inflation, which negatively affects the exchange rate of the Iraqi dinar, so the central bank intervenes through the window of currency in order to stabilize the exchange rate of local currency, Analysis of the relationship between expenditure and the currency window in the Iraqi economy for the period (004-2016) In order to establish the road map, the researcher tried to clarify the relationship mentioned above, The final result is that government spending negatively affects the value of the Iraqi dinar as a result of increased money supply and increased inflation caused by increased public spending. Therefore, the central bank intervenes through the currency window to sterilize the money supply by absorbing surplus cash flow (Iraqi dinar) During the pumping of more foreign currency and thus maintain the value of the Iraqi dinar exchange rate of the local currency, which has greatly affected the decline in inflation.

**Keywords:** Iraqi dinar exchange rate/currency window